AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد مائة وأربعة
(أكتوبر 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد مائة وأربعة أكتوبر 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ أماني جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس قسم النشر
أ/ راندا نوار	قسم النشر
أ/ زينب أحمد	قسم النشر
أ/ شيماء بكر	قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

وحدة التدقيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 104

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **الجوانب القانونية للأصول الرقمية (دراسة مقارنة) 3-38**
أحمد محمد حسن محمد حسن

2. **الحدود الفاصلة بين مفهوم الطرف الموضوعي والطرف الثالث في إطار الأسرة العقدية 39-80**
أندرو ميشيل يوسف حفيري

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

3. **بنية الاستدعاء في عَناوين المَقَامَات العربيَّة" (الهمذانيَّ والحريريّ- نموذجًا) 83-124**
بسمة رمضان يوسف

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDEIES**

4. **التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للغلاء المعيشي على محدودي الدخل في127-212 المجتمع المصري- دراسة ميدانية .....**
السيد عيد فرج موسى - إيمان محمد السيد الصياد

5. **ديناميات السعادة، والمتعة، والرفاهية الذاتية للشباب: بحث تجريبي قائم على213-260 النوع الاجتماعي في الكويت.....**
جواد عبدالرضا عبدالرزاق يعقوب يوسف بدر القلاف - خالد عبدالله سعد محمد سعد النخيلان. - فاطمة عبدالأمير علي طاهر محمد حسن الناصر

- **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDEIES**

6. **تحليل جغرافي للتجاوزات على الأراضي الزراعية في بلدية الأعظمية.....263-298**
دنيا وحيد عبد الأمير

- **دراسات المكتبات والمعلومات**
STUDIES OF LIBRARIES AND INFORMATION

7. **المجلات العلمية بالجامعات الليبية» دراسة تحليلية لمراحل نشرها إلكترونيًّا» 301-326**
محسن صالح أمحمد بوحميده

8. **دور أخصائي المكتبات في تنمية الوعي المعلوماتي لدي المستفيدين من المكتبة الجامعية** **327-346**
فائزة عبدربه عبدالله المنصوري

- **الدراسات السياسية** **POLITICAL STUDIES**

9. **أثر الحركة الاحتجاجية على مستقبل التغيير السياسي في السودان بعد العام 2019م 349-378**
بدرية صالح عبد الله - أحمد عدنان كاظم

10. **أيديولوجيا العنف في الفكر الإسلامي: داعش أنموذجًا 379-412**
فاضل عباس جبار المحمداوي

11. **نظرية التعددية الثقافية في الفكر السياسي لـ"ويل كيمليكا": دراسة نقدية 413-440**
عبير سهام مهدي - منى حمدي حكمت.

- **الدراسات الاعلامية** **MEDIA STUDIES**

12. **تمثلات صورة المرأة داخل النسق المسرحي الفلسطيني المعاصر: مسرح عشتار أنموذجًا 443-494**
رانيا عبدالرؤوف يوسف إبراهيم فتح الباب

- **الدراسات اللغوية** **LINGUISTIC STUDIES**

13. **Egypt's Shift From National to Global Framing of Child Labor Policy From the 1980s Until 2022…… 3-30**
Shaimaa Magued

14. **Political Contributions of Feminist Movement in Western Thought ……. 31-60**
Amer Mohammed Mahdi - Ahmed Adnan Azeez

افتتاحية العدد 104

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(104 – أكتوبر 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات اجتماعية، دراسات جغرافية، دراسات المكتبات والمعلومات، دراسات سياسية، دراسات إعلامية، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Research** Scientific حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

الدراسات الاجتماعية

SOCIAL STUDIES

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للغلاء المعيشي على محدودي الدخل في المجتمع المصري- دراسة ميدانية

The social repercussions of the high cost of living on low-income people in Egyptian society –a field study.

إعداد:

السيد عيد فرج موسى
كلية الآداب– جامعة كفر الشيخ

إيمان محمد السيد الصياد
كلية الآداب– جامعة كفر الشيخ

Elsayed Eid Farag Mousa.
Faculty of Arts - Kafrelsheikh University.

Eman Mohammed Elsayed Elsayyad.
Faculty of Arts - Kafrelsheikh University.

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

هدف البحث الراهن الكشف عن أبرز العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي ساهمت في ارتفاع مستوى الغلاء المعيشي؛ كمتغير مستقل، وأحدثت العديد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على محدودي الدخل بالمجتمع المصري، والتي قد تعاني بشدة من الغلاء المعيشي بمجتمع البحث؛ نتيجة أوضاعها الاقتصادية، والثقافية، والمهنية المتدنية كمتغيرات تابعة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتطبيق أداة الاستبيان على عينة من الموظفين العاملين بالدولة، وبعض الباعة المتجولين في الشوارع، وبعض الذين يقل دخلهم الشهري عن 6000 جنيه بمركز ومدينة كفر الشيخ قوامها500 مفردة. وقد خرج البحث بعدة نتائج؛ أبرزها: أن من أبرز عوامل الغلاء المعيشي: العوامل الخارجية المتمثلة في اقتصاديات الحرب، وتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وزياد الاتجاه إلى الاستيراد من الخارج ، وكذلك نتيجة عوامل داخلية تتصل بسياسات الدولة في التعويم، والسوق الحر، وضعف الرقابة الحكومية على الأسعار وضبطها، وهو ما دفع إلى احتكار التجار للسلع والعملات، وهيمنة السوق السوداء في السيطرة على السلع والخدمات، وساهم في التضخم، وهو ما عانى منه وبشدة فئة محدودي الدخل بمجتمع البحث، خاصة ممن يقيمون بالمناطق الحضرية، وتجلى ذلك في الارتفاع المتزايد في متطلبات المعيشة الضرورية من غذاء، ومسكن، وتعليم، وصحة، ومرافق، وخدمات، وبالتالي تحدث تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة تمثلت أغلبها في ازدياد حدة العنف، والشجار، والتفكك داخل محيط الأسرة وخارجها، وانتشار الأمراض المزمنة؛ نتيجة العوز، والفقر، وضعف الحماية الاجتماعية، خاصة لمحدودي الدخل. وقد خرج البحث بعدة مقترحات؛ أهمها: وجود رقابة صارمة على الأسعار من جانب الحكومة، والتوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية والصناعات المحلية بدلًا من الاستيراد عن طريق غزو الصحراء وتعميرها، وإنشاء العديد من المدن الصناعية بالمناطق الصحراوية.

الكلمات المفتاحية: التداعيات الاجتماعية، الغلاء المعيشي، محدودي الدخل.

Abstract:

The current research aims to uncover the most prominent economic, social, and political factors that contributed to the high level of high cost of living, as an independent variable, and caused many social and economic repercussions on low-income people in Egyptian society, who may suffer severely from the high cost of living in the research community, as a result of their economic, cultural, and professional conditions. low as dependent variables. The research relied on the descriptive approach, and applied the questionnaire tool to a sample of state employees, some street vendors, and some whose monthly income is less than 6,000 pounds in the center and city of Kafr El-Sheikh, consisting of 500 individuals. The research came out with several results, the most notable of which are: Among the most prominent factors in the high cost of living: the external factors represented by the economics of war, the repercussions of the Corona virus on the global economy, and the increased tendency to import from abroad, as well as the result of internal factors, related to the state's policies of flotation, the free market, and the weakness of government control over prices. And controlling them, which led to the monopoly of goods and currencies by merchants and the dominance of the black market in controlling goods and services, and contributed to inflation, which is what the low-income group in the research community - especially those residing in urban areas - suffered severely from. This was evident in the increasing rise in the necessary living requirements of Food, housing, education, health, facilities and services, and thus serious economic and social repercussions occur, most of which are represented by an increase in the intensity of violence and quarrels. Disintegration within and outside the family environment, and the spread of chronic diseases, as a result of destitution, poverty, and weak social protection, especially for those with limited income. The research came up with several proposals, the most important of which are: the presence of strict price control on the part of the government, and the expansion of the production of strategic agricultural crops and local industries instead of importing through the invasion and reconstruction of the desert and the establishment of many industrial cities in desert areas.

Keywords: Social Repercussions, High cost of living, Low-income people.

مُقدِّمة:

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة؛ بدأت مع ظهور ثورات الربيع العربي؛ للمطالبة بالعيش، والحرية، والعدالة الاجتماعي، مرورًا بتفشي فيروس كورونا فالحرب الروسية الأوكرانية وانتهاء بالحرب بين إسرائيل وفلسطين، والتي ألقت بظلالها على أقوى الأنظمة الاقتصادية الكبرى، وساهمت في ازدياد معدلات التضخم والكساد، وارتفاع الأسعار في السلع والخدمات، ولم تستطيع الأدوات والآليات التي تعتمد على سعر الفائدة في إدارة النشاط الاقتصادي وتجاوز أزماته، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عند تطبيق قاعدة استهداف التضخم لابد من إعادة النظر في المقاييس المختلفة للتضخم؛ وذلك لتحديد المقياس المناسب للاستخدام، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هو المقياس الأفضل للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وعند استخدام هذا الرقم يجب البحث في منهجية إعداد هذا المقياس، وذلك بغرض تحديد المشكلات الواجب علاجها حتى تزداد قدرة هذا المقياس على التعبير الدقيق عن التضخم، وعند تطبيق هذه القاعدة لابد من اقتراح إطار للتنبؤ بالتضخم يعتمد على أسلوب معين؛ وهذا بهدف الحصول على تنبؤات جيدة لمعدل التضخم.(**حسن صبحي مصطفى، 2010: 215-270**).

وتعد مشكلة موضوع غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، أو التضخم كما يصفها الاقتصاديين من أبرز المشكلات المعاصرة التي صارت تطفو على السطح في الآونة الأخيرة وفي دول كثيرة من العالم، حتى أن الدول المتقدمة بدت تعاني من الآثار المترتبة على تلك الظاهرة أكثر من قبل؛ ومن ثم أخذ هذا الموضوع حيزًا كبيرًا من الاهتمام سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المؤسسات والأفراد.(**عبد الرحمن العمري، 2011: 115**). وتعاني مصر مثلها مثل سائر بلدان العالم من التضخم، والكساد، وارتفاع الأسعار؛ نتيجة لعوامل عدة مجتمعة: منها ما هو متعلق بالسياحة، والتجارة،

والتصدير والاستيراد لمعظم احتياجات الشعب من مواد غذائية؛ مثل: الزيت، والسكر، والقمح، والذرة، بخلاف ما يتم استيراده من سلع الرفاهية من قبل بعض المستوردين، بالإضافة إلى العجز في الإنتاج ونقص المعروض من السلع أمام الطلب عليها، وبخاصة الصناعات التي تعتمد على استيراد الخامات من الخارج، وما تحتاجه عمليات الإنتاج من قطع غيار ولوازم خدمية مساعدة، كلها تتفاعل مع بعضها ليصل بنا الحال إلى ما نحن عليه الآن.**(أحمد عاطف، 2017: 3)**. ونتيجة لذلك سعت الدول النامية ومن بينها مصر إلى محاولة الحد من آثار ذلك التضخم وما ترتب عليه من مشكلات اقتصادية؛ مثل: زيادة معدلات الضرائب الحكومية، وزيادة الطلب على القروض الخارجية، والتعويم واتباع سياسة الاقتصاد الحر، إلا أنها لم تستطيع مواجهة تلك الظروف لعدم توفر الخبرات اللازمة التي تساعد على مواجهة ظاهرة غلاء الأسعار المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم، وطبيعة الأزمات والأوضاع الاقتصادية والسياسية عالميًا ومحليًا، وما تبع ذلك من سلوكيات تجارية واستغلالية واحتكارية **(عبد الرحمن العمري، 2011: 114 . 115)**؛ بسبب جشع بعض التجار سواء كانوا تجار جملة أو تجار تجزئة بالنسبة للسلع المنتجة محليًا أو المستوردة، وتوقيع تغير أسعارها عالميًا، والتعجل في رفع أسعار السلع محليًا رغم وجود مخزون كاف لفترات زمنية طويلة قد تتغير فيها الظروف ولا يحدث ارتفاع في الأسعار**(عبد الرحمن الشاذلي، 2010: 10)**. فقد جرى العرف عند بعض المواطنين «التجار» يقومون مع كل زيادة في المرتبات أو وجود أزمة؛ برفع الأسعار من تلقاء أنفسهم حتى ولو كانت مخزنة وتم شراؤها بالأسعار القديمة بهدف مكاسب مضاعفة، وهناك من يتجه إلى تخزين السلع في انتظار المزيد من الارتفاعات. **(سوسن الجيار، 2023: 122)**.

أولًا– مشكلة البحث:

يشهد القطاع الاقتصادي اليوم تقلبات على المستويين المحلي والعالمي من خلال أزمة التضخم وارتفاع الأسعار، ووفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفع التضخم السنوي (مستويات الأسعار) في مصر خلال فبراير2024م إلى 36% من 31.2% في يناير السابق عليه، وجاء ارتفاع التضخم الشهر الماضي مدفوعًا بزيادة سنوية لأسعار الطعام والمشروبات بنسبة 48.5%، وارتفاع أسعار الملابس 26.1%، والمسكن، والمياة، والكهرباء، والغاز والوقود بنسبة 11.2%، وفق بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، وعلى أساس شهري زاد معدل التضخم إلى 11% خلال شهر فبراير 2024م من 1.7% لشهر يناير الماضي، وقد أشار محافظ البنك المركزي المصري "حسن عبدالله" إلى أن الدولة تستهدف خفض معدل التضخم إلى رقم أحادي (دون 10%) على المدى المتوسط، وذلك بعد أن حرر البنك سعر صرف الجنيه، ورفع أسعار الفائدة 600 نقطة أساس، وبذلك تعد قضية ارتفاع الأسعار من أهم التحديات الاستراتيجية التي تواجهها الدولة في ظل سياق عالمي يتسم بحالات بعدم استقرار توازنات عالمية وتقلب أسعار المنتجات؛ نظرًا لاستيراد الدولة لكميات كبيرة من السلع الموجهة لإشباع الطلب المحلي، ويتزايد حجم هذا التحدي لا سيما عند تضخم أسعار السلع وعدم استقرارها؛ مما يؤثر على الأمن الغذائي. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2024: 28). ومن بين ذلك مصر التي تصنف من الدول المستوردة الصافية للغذاء، ومن الدول المعرضة لصدمات ارتفاع أسعار؛ وخاصة أسعار السلع الغذائية بالرغم من تنوع وتعدد الإمكانات، والموارد الزراعية، والمالية، والبشرية المتاحة التي عجزت عن التوفيق بين الزيادة الحاصلة في معدل نمو السكان وحجم الطلب على المواد الغذائية والقدرة على توفير وإتاحة الغذاء الكافي بالأسعار المناسبة؛ خاصة عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية المستوردة كالقمح وغيرها، والتي كان لها بالغ

الآثر على أبعاد ومستويات الأمن الغذائي؛ حيث مست القدرة الشرائية للمستهلك وتكاليف إنتاج مؤسسات التصنيع الغذائي، ودفعت الدولة على فترات إلى التدخل بقوة لضمان استقرار الأسعار لحماية المستهلكين؛ وبخاصة فئات محدودة الدخل؛ فان الوضع يطرح تساؤلات ملحة: كيف يؤثر ذلك على أداء سياسات الاقتصاد الكلي، ومدى قدرة الدولة على الاستمرار في دعم أسعار المنتجات والمواد الأساسية واسعة الاستهلاك؛ مما يضطرها إلى تخفيض الإعانات والدعم الموجه للقطاع الزراعي والمنتجات الغذائية؛ وهو ما يخلق تهديدًا حقيقيًا لأمنها الغذائي.

وتأسيسًا على ما سبق؛ فقد تبلورت مشكلة البحث الراهن في الإجابة عن السؤال الآتي: "ما أبرز العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية التي أدت إلى الغلاء المعيشي في المجتمع المصري؟ وما تداعيات هذا الغلاء على محدودي الدخل بمجتمع البحث في ظل تزايد معدلات الفقر، وتنامي ارتفاع الأسعار، والتضخم، والكساد في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم المعيشية؟ وما السياسات والإجراءات التي ينبغي على الدولة والمجتمع انتهاجها حتى يمكن تجاوز هذه الأزمات؟".

ثانيًا– أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية كبيرة في ظل تحديات الدولة في مواجهة التضخم في ارتفاع أسعار السلع والمنتجات خاصة الغذائية منها، لاسيما مع استمرار تقلبات الأسعار على المستوى العالمي وارتباطها بارتفاع سعر الصرف، وانخفاض قيمة الجنية المصري أمام العملات الأجنبية؛ خاصة الدولار. فضلًا عن تبعيتها الكبيرة إلى الأسواق الدولية في توفير متطلباتها من السلع والمنتجات الغذائية، وعجزها عن تثمين مواردها المالية والطبيعية؛ نظرًا لأن معدلات التضخم خلال هذه الفترة شهدت ثلاثة اتجاهات، ارتفاع ثم هبوط ثم ارتفاع مرة أخرى، كما شهدت الفترة آثار تداخلات حكومية متنوعة لتنفيذ

برنامج للإصلاح الاقتصادي والذي يتسم بالطابع الانكماشي في المقام الأول، كما تخلل هذه الفترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وكذلك تعويم الجنية المصري، ويمكن تناول أهمية البحث من خلال ما يلي:

أ) الأهمية النظرية:

تتجلى أهمية البحث الراهن من خلال تناول ظاهرة التضخم في ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بشكل ملحوظ في شتى مناحي الحياة، والعوامل المجتمعية والأطر النظرية التي ساهمت في تفسيره وعوامل تفاقمه، وتحديد أبرز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لتلك الظاهرة على فئات المجتمع؛ خاصة فئات محدودة الدخل. وبالتالي؛ فإن أهمية البحث الحالي تتضح في كونه يركز على موضوع يشغل تفكير شريحة كبيرة من الباحثين والمفكرين والقادة في مختلف المجالات والتخصصات، وكذلك المواطنين داخل المجتمع المصري؛ وعلى وجه الخصوص الأسر محدودة الدخل، وبالرغم من أن ظاهرة ارتفاع الأسعار أصبحت تعاني منها النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة في الوقت الحاضر؛ فإن النتائج التي سيتمكن البحث من التوصل إليها ستساعد القائمين على صنع القرار للعمل على مواجهة هذه الظاهرة، والتصدي لها عن طريق وضع السياسات والبرامج التي تكفل ذلك مستقبلًا، حتى لا تتعاظم آثارها وتتطور أبعادها؛ وبذلك فإن هذا البحث يعد إسهامًا جديدًا من حيث موضوعه وفي أهدافه ومجالاته، فضلًا عن كونه يعد إضافة جديدة إلى التراث العلمي في علم الاجتماع الاقتصادي.

ب) الأهمية التطبيقية:

- تأتي أهمية البحث في وقت تشهد فيه مصر ارتفاع أسعار أغلب السلع الغذائية؛ وذلك لارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، وهو السعر الذي يعتمد عليه التجار لاستيراد أغلب السلع الأساسية في مصر.
- للدراسة أهمية في ضرورة رفع مخصصات الاستثمار الموجهة إلى القطاع الزراعي ضمن إجمالي الاستثمارات الكلية وإعطائه الأولية في برامج التنمية؛ لتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي، والتقليل من مخاطر التعرض لصدمات ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
- تأمين إمدادات السوق المصري من المنتجات الغذائية، وضمان استقرارها من خلال تطوير السياسات التجارية، وتوسيع سياسة المخزون الاستراتيجي لتشمل منتجات غذائية أخرى على غرار الحبوب، وتحسين فرص الوصول اليها بزيادة حجم الدخل والإيرادات؛ لاسيما للشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل، ومحاولة الحد من عمليات المضاربة بتفعيل آليات الرقابة على الأسعار.
- صياغة استراتيجية متوسطة أو طويلة الأجل لتحفيز وتحسين الإنتاج الزراعي كمًا وكيفًا، وتحسين فرص الوصول إليه، والاستفادة من الموارد الزراعية الطبيعية والمائية المتاحة لتقليص الاعتماد المفرط على الأسواق الدولية، وتقليل حجم تقلباتها السعرية على الأمن الغذائي في مصر.

ثالثًا– أهداف البحث وتساؤلاته:

تمشيًا مع مشكلة البحث وأهميته؛ تحددت أهدافه، ويتمثل الهدف الرئيس للبحث الراهن في محاولة الوقوف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الغلاء المعيشي وتداعياتها الاجتماعية على محدودي الدخل في المجتمع المصري.

وينبثق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي: .

الهدف الأول: تحديد أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الغلاء المعيشي، ومظاهره في المجتمع المصري بمجتمع البحث.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع البحث؟
2) ما أبرز مظاهر ومؤشرات الغلاء المعيشي في مجتمع البحث من وجهة نظر مفردات العينة؟
3) كيف انعكست الخصائص الاجتماعية والاقتصادية على الغلاء المعيشي لمحدودي الدخل من وجهة نظر مفردات العينة بمجتمع البحث؟
4) كيف يتعامل محدودي الدخل بمجتمع البحث مع الغلاء المعيشي ومظاهره؟

الهدف الثاني: الكشف عن التداعيات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء المعيشي على محدودي الدخل بمجتمع البحث، وسبل التصدي له.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما أهم النتائج والتداعيات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء المعيشي بمجتمع البحث؟
2) ما رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول السياسات التي تنتهجها الدولة للتصدي لغلاء المعيشة وحماية الشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل؟

3) ما الإجراءات الواجب على الأفراد وأجهزة الدولة اتباعها للحد من الغلاء المعيشي، وتداعياته، وحماية الشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل من وجهة نظر مفردات العينة؟

رابعاً– مفاهيم البحث:

1. مفهوم الغلاء المعيشي (High cost of living):

يعرف الباحثان الغلاء المعيشي إجرائيًا بإنه ارتفاع هائل في أسعار السلع والخدمات والمرافق، وعدم قدرة محدودي الدخل على تلبية متطلبات المعيشة الضرورية من غذاء، ومسكن، وتعليم، وصحة، ومرافق، وخدمات في ظل تدني مستوى دخل الفرد وتنامي ارتفاع اسعار هذه المتطلبات؛ مما ينجم عنه تداعيات اجتماعية، واقتصادية، وصحية على تلك الفئة.

2. مفهوم التضخم (Inflation):

لم يتفق علماء علم الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم؛ فبعضهم وصفه بأنه الكثرة في النقود، وهذا تعريف بدائي، وبعضهم ارتقى به قليلًا فقال: إنه الكثرة في النقود والأثمان، وقال بعض الكتاب المعاصرين: إنه عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة، وهذا قريب جدا للحقيقة؛ لأن مجرد كثرة النقود أو كثرة النقود والأثمان معًا، وإن كانت في أغلب الحالات من أسباب التضخم؛ إلا أنها قد لا تؤدي إليه. (زكريا مهران، 2017: 9). ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوي العام للأسعار في دولة ما (خالد الوزني وآخرون، ٢٠٠٣: ٢٤٩). كما عرف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد". (أنس البكري وآخرون ، ٢٠٠٢: 197). ويعرف "جونسون" التضخم بأنه الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد عُدّ هذا التعريف أبسط التعريفات بسبب المشاكل التي تبرز عند وضعه على مستوى التطبيق. ويرى أن الارتفاعات في الأسعار ليس شرطًا أن تكون تضخمًا؛ فقد تكون ناتجة عن الخصائص التنافسية للاقتصاد؛ مثل: عجز المحاصيل الزراعية وارتفاع

الأسعار نتيجة لذلك، أو تحرك الاقتصاد نحو التوسع في الاستخدام؛ مما يعزز الاتجاهات الأكيدة لحدوث ارتفاعات في الأسعار طبقًا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل؛ وبهذا لا يعتبر ما سبق تضخمًا. (سعيد الحلاق وآخرون، 2016: 139).

كما عرفه الاقتصاديون بأنه "الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار، ومن هذا التعريف المقتضب نجد أن هناك شرطين للحكم على وجود التضخم؛ الأول هو أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمرًا؛ فارتفاع الأسعار خلال شهر أو شهرين مثلًا لا يعد تضخمًا، وإنما يطلق عليه لفظ "ارتفاع أسعار"؛ أما الشرط الثاني؛ فهو أن يكون هذا الارتفاع في "المستوي العام للأسعار"؛ أي أسعار معظم السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون، وليس شرطًا أن ترتفع كل الأسعار أثناء التضخم؛ فمن الممكن أن تنخفض بعض الأسعار، ومع ذلك نقول إن هناك تضخمًا، وللتضخم آثار كثيرة أهمها تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، ولذوي الدخل الثابت، كالعاملين في الحكومة أو المتقاعدين، وانخفاض الإنفاق الاستثماري؛ نظرًا إلى مناخ عدم التأكد الذي يصاحب الضغوط التضخمية، وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود. (محمد شايب، 2014: 53) .

ويعرف الباحثان مفهوم التضخم إجرائيًا بأنه الارتفاع المستمر في أسعار السلع والمنتجات؛ نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية، تؤثر على القوة الشرائية لفئة محدودي الدخل من السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح.

3. مفهوم ارتفاع الأسعار (Rising prices):

يعرف ارتفاع الأسعار بأنه الزيادة في الأسعار خلال فترة معينة من الزمن، ويشمل الارتفاع صنف واحد أو أصناف عدة من البضائع أو الخدمات، وتعود أسباب ارتفاع الأسعار إلى السياسة النقدية المتساهلة التي تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الشرائية. (محمد عبد النور، 2022: 352). ويعرف الباحثان مفهوم ارتفاع الأسعار إجرائيًا بأنه الزيادة المتفاوتة والمستمرة في أسعار وقيمة السلع والمنتجات والخدمات الضرورية؛ لإشباع حاجات محدودي الدخل.. وغيرهم؛ نتيجة عوامل ومشكلات خارجية وداخلية؛ مثل: ارتفاع التكاليف الزراعية، وارتفاع تكاليف الوقود، وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وتفاوت الأجور والدخول بين الأفراد من جهة، وزيادة الاستهلاك والطلب على السلع من جهة أخرى.

4. مفهوم محدودي الدخل(low-income people)

يعرف الدخل إجرائيًا بأنه عبارة عن "مجموع الإيرادات الدورية النقدية والعينية الصافية من جميع مصادر الدخل المختلفة لجميع أفراد الأسرة المبحوثة خلال سنة البحث. كما يتبادر عادة إلى ذهن العامة من الناس أن محدود الدخل هو الفقير، وهذه النظرة صحيحة جزئيًا، لكنها ليست كاملة؛ لأن الفقير قد يكون محدود الدخل، وقد يكون من دون أي دخل، ومحدود الدخل قد يكون فقيرًا، وقد يكون ميسور الحال إلى حد ما. رغم أنه لا يوجد في الأدبيات العلمية تعريف موحد لمحدود الدخل، كما أنه غير ممكن تحديد بمستوى دخل أو حتى مستوى إنفاق معين؛ فإنه تجتمع في محدودي الدخل مجموعة من الخصائص التي يمكن تعميمها على كل من كانت فيه تلك الصفة، وبالتالي يصح وصفه بمحدود الدخل، وهذه الخصائص هي:

- محدود الدخل هو الشخص الذي يحصل على راتب ثابت أو شبه ثابت من جهة واحدة (مثلًا جهة العمل) مع عدم وجود أي دخل آخر يسند الدخل الثابت (مثلًا تجارة أو عقارات تدر عليه دخلًا إضافيًا).
- محدود الدخل هو كل فرد يحصل على أجر يكفي أو بالكاد يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية (المأكل، والملبس، والمسكن) لهذا الفرد ولمن يعولهم (زوجة، أبناء، والدين...).
- محدود الدخل هو الشخص الذي يحصل على دخل ثابت أو متغير يكفي لتغطية احتياجاته الأساسية، لكن أي زيادة بسيطة في احتياجاته الأساسية تؤدي به إلى العجز عن تغطيتها أو إلى الاستدانة. (عبد الكريم قندور، 2015: 13) .
- وتعرف الأسر محدودة الدخل من الناحية الاقتصادية بأنها الأسر الفقيرة التي تعيش عند حد الكفاف تقريبًا، ويجب على الدولة التدخل لحمايتها بقدر الإمكان من الأثر السلبي الذي قد تتركه بعض السياسات الاقتصادية على دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل خاص.(نادية النمر، 1995: 41).

ويعرف الباحثان مفهوم محدودي الدخل إجرائيًا بأنه هو كل فرد يحصل على دخل ضعيف سواء ثابت أو متقطع يكفي بالكاد وبأرخص الأسعار احتياجاته الأساسية من مأكل، ومشرب، وملبس، والتزامات أساسية. وبناء عليه؛ تتدخل الدولة بإجراءاتها وسياستها المالية بين الحين والآخر في رفع الحد الأدنى للأجور لحماية هذه الشرائح من تداعيات غلاء المعيشة.

خامسًا– الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات البحث الراهن؛ مما يعكس أهمية الموضوع على المستويين النظري والتطبيقي؛ حيث هدفت دراسة (سمري محمد عايش، بعنوان: التغير البنائي للأسرة ودوره في رفع سقف احتياجات الأسرة السعودية: دراسة ميدانية على عينة من الأسر السعودية بمنطقة القصيم، 2023) التعرف على التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة السعودية، وانعكاساتها على احتياجات الأسرة السعودية بمنطقة القصيم في جميع محافظاتها، لوضع الحلول والمقترحات العملية والعلمية التي يمكن من خلالها إشباع احتياجاتها، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق أداة الاستبانة في جمع البيانات على عينة عشوائية من أفراد الأسر بمنطقة القصيم قوامها (٣٢٠) مفردة من الذكور والإناث، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج؛ ومن أهمها: تأثير غلاء الأسعار وظروف المعيشة على الوضع الاقتصادي للأسر، وعدم كفاية دخل الأسرة في تغطية الطوارئ: العلاج، تعطل السيارة، إصلاحات المنزل، واحتياج الأسرة للاقتراض لتلبية احتياجاتها الاقتصادية، كما أن الأسر تفضل الدخل الثابت للأسرة على مجال الأعمال الحرة، بينما الاحتياجات الاجتماعية من أهمها: توفير بيئة داعمة للتعليم يقوم فيها الوالدان بالإشراف على تعلم الأطفال ودعمهم، وانخفاض التواصل بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب.

بينما هدفت دراسة (عبد الرحمن شوقي محمد يونس، العلاقة بين خطاب مقتطفات الفيديو من برامج الرأي المقدمة على يوتيوب وإدراك الشباب الجامعي المصري للواقع الاقتصادي بالتطبيق على أزمة ارتفاع الأسعار، 2022) إلى فهم العلاقة بين الخطاب في مقاطع الفيديو القصيرة المقتطفة من برامج الرأي والمقدمة على موقع يوتيوب نحو

أزمة ارتفاع الأسعار في مصر، وأثر ذلك في إدراك الشباب الجامعي للواقع الاقتصادي المصري، وقد اعتمد البحث في بنائه النظري وصياغة فروضه على نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، كما اعتمد الباحث علي نموذج تحليل الخطاب النقدي، وذلك بشكل منهجي بإجراء بحث ميداني على عينة قوامها (100) طالب من طلاب قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية– جامعة عين شمس، كما قام الباحث بتحليل مضمون عدد من مقاطع الفيديو القصيرة المقتطفة من برامج الرأي والمقدمة على موقع يوتيوب، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج؛ منها: أن الاتجاه الإيجابي في الحديث من قبل مقدم الحلقات في مقاطع الفيديو عينة التحليل يغلب عليه الاتجاه السلبي؛ حيث يمثل نسبة (55,9) من إجمالي الاتجاهات في المقتطفات عينة البحث، وأن (96) من الشباب الجامعي (عينة البحث) تتأثر درجة فهمهم ووعيهم بالواقع الاقتصادي المصري على زيادة معرفتهم ووعيهم بما يدور حولهم من أحداث وأسباب ارتفاع الأسعار والغلاء المحيط بهم، وبالتالي يكونون على علم ودراية بما يدور، وأقل عرضة لتأثير الشائعات عليهم، وبالتالي يكونون حائط الصد الأول لما يروج من إشاعات، ويقومون بتوضيح الحقائق لمنخفضي المعرفة.

كما سعت دراسة (محمد عبد النور، بعنوان: انعكاسات ارتفاع الأسعار على السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري: دراسة استطلاعية لسلوك المستهلك الجزائري في مواجهة الغلاء المعيشي، 2022) إلى استكشاف تأثير ارتفاع الأسعار الذي تشهده الجزائر على السلوك الاستهلاكي للمعيل الجزائري القائم على كفالة أسرته، ولمعرفة مدى تأثر المستهلكين بارتفاع الأسعار وكيفيته، اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان موزعة على عينة عشوائية بغرض تحديد تفاعل المستهلك مع المتغير الاقتصادي الطارئ، ومنه توصلت نتائج الدراسة إلى واقع الشعور الحاد بارتفاع الأسعار وهو ما ترجمته النتائج المتعلقة بكيفية التبضع ونوع المقتنيات، وهو بلغ إلى درجة

التفكير في أنماط جديدة من السلوك الاقتصادي عند المواطن الجزائري تتعلق بحلول فردية في مواجهة أزمة ارتفاع الأسعار؛ وهذا ما سيؤثر بالضرورة على السلوك الاقتصادي الفردي البعيد المدى، كما أنه سيدفع إلى استيلاد نمط وطني عام في الاستثمار والتعامل مع السيولة وكذا الإنتاج والإنتاجية.

واستهدفت دراسة (رائد نمر أحمد، بعنوان: دور غلاء المعيشة والفقر في زيادة حدة الثورات الاجتماعية في أقطار الوطن العربي، 2021) التعرف إلى دور غلاء المعيشة والفقر في زيادة حدة الثورات الاجتماعية في أقطار الوطن العربي، استخدم الباحث فيها المنهج التحليلي باستخدام المعلومات المتوفرة مسبقًا، ومن ثم عمل على تحليلها لتقديم تصور نقدي لدور غلاء المعيشة والفقر في زيادة حدة الثورات الاجتماعية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن غالبية الثورات العربية قادها الشباب، وأن ظاهرة الفقر وغلاء المعيشة ليست مستوطنة في أقطارنا العربية؛ بل تعود بالأساس إلى فشل الأنظمة العربية في تحقيق تنمية حقيقية، وهناك استغلال متواصل لجميع الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها الدول العربية لصالح الأنظمة السياسية الحاكمة؛ ففساد الأنظمة السياسية العربية على اختلافها هو الذي هيأ الشعوب العربية إلى اللجوء إلى الشارع؛ احتجاجًا على الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشونها، كما أن تبعية الأنظمة العربية إلى بلدان الاستعمار الأجنبي جعل اقتصادها مرهونًا بمتطلبات تلك البلدان على حساب مواطنيها.

وتحددت أهداف دراسة (ولاء إبراهيم عبد الحميد، بعنوان: اتجاهات المرأة المصرية نحو معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية لقضية ارتفاع الأسعار، 2020) في التعرف على اتجاهات المرأة المصرية نحو معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية لقضية ارتفاع الأسعار، ومدى تقييم المرأة المصرية لواقع أداء البرامج الحوارية في التعامل مع قضية ارتفاع الأسعار، ووظف مدخل الاتجاهات في الدراسة، وتتمثل عينة

الدراسة في عينة عمدية من الجمهور المصري من السيدات المشاهدات للبرامج الحوارية في مدينتي القاهرة والمنصورة تتراوح أعمارهن من 25 عامًا فما فوق، بلغ قوامها 200 مفردة، وتوصلت النتائج إلى أن (39%) من العينة يحرصن على متابعة قضية ارتفاع الأسعار من خال البرامج الحوارية بالفضائيات (إلى حد ما)، وجاء معدل كفاية المعلومات التي تقدمها البرامج الحوارية عن قضية ارتفاع الأسعار من وجهة نظر المبحوثات في (المستوى المنخفض) بنسبة (59.5%)، وتركزت أغلب اتجاهات المبحوثات نحو معالجة البرامج الحوارية في القنوات الفضائية لقضية ارتفاع الأسعار في (الاتجاه المحايد) بنسبة (64.5%)، ثم (الاتجاه السلبي) بنسبة (25.5%).

وهدفت دراسة (لطرش ذهبية وآخرون، بعنوان: انعكاسات ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا على الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية لأزمتي الغذاء العالمي 2007 و 2011، 2017) إلى إبراز أهم تأثيرات ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا على الأمن الغذائي في الجزائر، لا سيما أزمتي الغذاء 2007 و 2011م، التي تركت أثرًا بالغًا على محددات الأمن الغذائي في الجزائر،؛ حيث عُرضت أهم أسباب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وتحليل أثر ارتفاعها في الأسواق الدولية على إتاحة الغذاء للمستهلك وإمكانية الوصول إليه، وعلى تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية للمنتج، وكذلك على مستوى ميزانية الدولة وحجم تحويلاتها الاجتماعية، وأفرزت الدراسة مجموعة من النتائج تؤكد الارتباط القوي بين ارتفاع أسعار الغذاء العالمية ومستويات الأمن الغذائي في الجزائر، لاسيما مع استمرار ضعف العرض الإنتاجي المحلي، وخلصت إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات تؤكد على ضرورة تثمين الموارد الزراعية المتاحة، وتكثيف جهود التعاون والشراكة على مختلف المستويات.

وجاءت دراسة (حنان خروب، بعنوان: أثر ارتفاع الأسعار على زيادة حدة الثورات الاحتجاجية من وجهة نظر النقابات والاتحادات العمالية في مدينة قلقيلية، 2013)، بهدف التعرف على أثر ارتفاع الأسعار على زيادة حدة الثورات الاحتجاجية في الوطن العربي، وتحديد أثر الثورات الاحتجاجية الناتجة من ارتفاع الأسعار على أمن واستقرار المواطنين ورفاهيتهم الاقتصادية، وتوعية المجتمع في معرفة حقيقة ما يحدث على الساحة الفلسطينية، ودعم الأفراد الذين لم يستطيعوا التعايش مع ارتفاع الأسعار، والتعامل مع المشكلة على محمل الجد، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع الأسعار كان له تأثيرًا كبيرًا في زيادة حدة الثورات الاحتجاجية لدى المواطنون الفلسطينيون ودفعهم نحو الاحتجاج على الحكومة الفلسطينية.

وأُجريت دراسة (عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن العمري، بعنوان: الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة، 2011) بهدف التعرف على الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية لظاهرة لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي؛ والتعرف على السياسات التي اتُّخذت لمواجهة هذه الظاهرة؛ ومحاولة اقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من الآثار الناتجة عن هذه الظاهرة، واستُعين بالاستبيان فطبق على عينة من أرباب الأسر السعوديين المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة بلغت 381 مفردة، وخلصت النتائج إلى أن هناك آثارًا تترتب على ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي؛ منها: مساهمة غلاء المعيشة في ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة للمساعدات من المؤسسات الاجتماعية المختلفة؛ وزيادة الضغوط النفسية على رب الأسرة؛ وانتشار عنوسة الشباب داخل المجتمع؛ وزيادة الطلب على مساعدات الجمعيات الخيرية؛ وانحسار الطبقة الوسطى في المجتمع، وذلك بسبب تراخي وزارة التجارة في مراقبة الأسواق خلق فرصة للتلاعب بالأسعار؛ وأن جشع التجار سببًا رئيسًا

في موجة الغلاء التي تعيشها البلاد؛ كما أن تفاوت الأسعار في الأسواق دليلًا على التلاعب في السوق؛ وأن استغلال التجار لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية ساهم في غلاء المعيشة في السعودية؛ فضلًا عن أن هذه الظاهرة أدت إلى زيادة نسبة الفقر في المجتمع، كما أشارت النتائج إلى أن غلاء المعيشة سببًا في انتشار الفساد الإداري وتفشي الرشوة؛ وعمليات النصب على الآخرين؛ وتفشي ظاهرة سرقة المال العام؛ ولجوء بعض الأفراد إلى أساليب الكسب غير المشروعة؛ والتعدي على ممتلكات الغير من البعض بسبب ظروفهم الاقتصادية.

واستهدفت دراسة (مشبب غرامة حسن الأسمري، دور المستهلك في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي؛ دراسة تطبيقية لعينة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة، 2011) معرفة طبيعة سلوك المستهلك (رب الأسرة)، ودور ذلك السلوك بوصفه نتاجًا لثقافة اجتماعية استهلاكية في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي، ومعرفة مدى التغير في النمط الاستهلاكي لأرباب الأسر بعد التغيرات السريعة والمتتالية في الآونة الأخيرة على مستوى أسعار الموارد والاحتياجات الاستهلاكية، ومعرفة رؤية المستهلك ودوره تجاه ترشيد السلوك الاستهلاكي؛ ليقتصر على الضرورات الاستهلاكية، ويساعد على الحد من تصاعد الأسعار، واعتمد البحث على المنهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبانة، والمقابلة طبقت على عينة قوامها 330 مفردة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة، والمترددين على عدد من المراكز التجارية (للمواد الاستهلاكية)، تبين أن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع لا تزال تلعب دورًا كبيرًا في التأثير في نمط السلوك الاستهلاكي السائد، وأوضحت النتائج وعي المبحوثين بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع الأسعار؛ فارتفاع الأسعار له تأثيراته السلبية في المجتمع كله، وقد يصل الأمر إلى تهديد استقرار الأسرة، وظهور بعض الأمراض النفسية والضغوط العصبية، كما أن له

تأثيراته الاقتصادية في الفرد كزيادة مديونياته، وعدم تمكنه من الادخار، وانخفاض مستواه المعيشي.

2. الدراسات الأجنبية:

جاءت دراسة (Minion, Lauren, & all,2024 بعنوان: "كيف تثير أسعار الطاقة المرتفعة مشاعر سلبية لدى الأشخاص الذين خرجوا مؤخرًا من التشرد" لفهم كيفية تأثير أسعار الطاقة المرتفعة على واحدة من الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، وعلى رأسهم المعرضين لخطر التشرد أو الذين يعانون من تجارب التشرد، من خلال 15 مقابلة شخصية مع مستأجري الإسكان الاجتماعي في أيرلندا الذين خرجوا مؤخرًا من التشرد، وقد أشارت النتائج إلى أن أسعار الطاقة المرتفعة ينتج عنها العديد من المشاعر السلبية؛ مثل: التوتر، والقلق الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، وعلى الحالة الهشة للصحة العقلية والرفاهية للمستأجرين، كما تشير النتائج إلى أنه ربما تكون هناك حاجة إلى نظام دعم مالي واجتماعي مزدوج لتلبية احتياجات الطاقة المحددة للفئات الضعيفة.

وهدفت دراسة (Stone, Rebecca A., & all,2024) بعنوان: "تأثير أزمة تكلفة المعيشة وانعدام الأمن الغذائي على سلوكيات شراء الغذاء وممارسات إعداد الطعام لدى الأشخاص المصابين بالسمنة" إلى رصد ما تتعرض له الأسر ذات الدخل المنخفض لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء نوعية النظام الغذائي بشكل أكبر من الأسر ذات الدخل المرتفع في المملكة المتحدة في ظل عدم الوعي بتأثير أزمة تكلفة المعيشة الحالية في المملكة المتحدة على ممارسات شراء الأغذية وإعداد الطعام للأشخاص الذين يعانون من السمنة وانعدام الأمن الغذائي، باستخدام استطلاع عبر الإنترنت طبق على عينة بلغت (583) للبالغين المقيمين في إنجلترا أو اسكتلندا، وقد أشارت النتائج إلى التأثير الملحوظ لأزمة تكلفة المعيشة واستجاباتهم لذلك من حيث سلوكيات شراء الطعام

وممارسات إعداد الطعام؛ حيث أكدت النتائج على تأثر المشاركين سلبًا بأزمة تكلفة المعيشة، والمعناة من انعدام الأمن الغذائي، وارتبط انعدام الأمن الغذائي باستخدام سلوكيات شراء محددة (أي استخدام الميزانية، واستخدام عروض السوبر ماركت)، وممارسات إعداد الطعام (أي استخدام الأجهزة الموفرة للطاقة).

وهدفت دراسة (Zapata-Webborn, Ellen, & all,2024) بعنوان: "فهم تأثيرات الطاقة لأزمة تكلفة المعيشة على الأسر البريطانية" إلى تحليل استهلاك الكهرباء والغاز موسم التدفئة وسط ارتفاع أسعار الطاقة بشكل استثنائي في بريطانيا، ورصد الضغط على دخل الأسرة وزيادة فقر الوقود، وقد طبقت الدراسة على 5594 أسرة في الفترة من أكتوبر 2022 إلى مارس 2023م، ومن خلال بيانات المسح التي جُمعت في أوائل عام 2023م، دُرس كيفية ارتباط خفض الاستهلاك بإجراءات توفير الطاقة، وخصائص الأسرة والمسكن، ومؤشرات انخفاض درجة الحرارة وفقر الوقود، وأظهرت نتائج الدراسة أن استهلاك الكهرباء كان أقل بنسبة 8.4%، واستهلاك الغاز أقل بنسبة 10.8% عن الشتاء السابق؛ مما وفر للمستهلكين حوالي 29 جنيهًا إسترلينيًا شهريًا، وعلى الرغم من ذلك والدعم الحكومي؛ فظلت فواتير الطاقة أعلى بحوالي 34 جنيهًا إسترلينيًا شهريًا مقارنة بالشتاء السابق (158 جنيهًا إسترلينيًا شهريًا (متوسط)؛ 500 جنيه إسترليني شهريًا (المئوية الخامسة والتسعون))؛ كانت مرونة السعر 100.10 للكهرباء و070.07 لاستهلاك الغاز. ويرتبط أكبر انخفاض في الاستهلاك بأكبر التغييرات المبلغ عنها في ممارسات التدفئة، ولا سيما التدفئة لساعات أقل وخفض منظمات الحرارة.

وتبحث دراسة (Sainburg, Tim,2023) بعنوان: "رواتب ما بعد الدكتوراه الأمريكية لا تأخذ في الاعتبار التفاوت المتزايد في تكاليف المعيشة" في مدى مساهمة أجور ما بعد الدكتوراه في اختلافات تكلفة المعيشة، وقد حُلل أكثر من 27000 من

رواتب ما بعد الدكتوراه في جميع الجامعات الأمريكية إلى جانب مقاييس الاختلافات الإقليمية في تكاليف المعيشة. لقد وجدنا أن رواتب ما بعد الدكتوراه لا تأخذ في الاعتبار الفروق في تكلفة المعيشة، على النقيض من سوق العمل الأوسع في المدن والبلدات نفسها. على الرغم من الزيادة المتواضعة في الدخل في المناطق ذات تكلفة المعيشة المرتفعة؛ فإنه تختلف رواتب ما بعد الدكتوراه الحقيقية (المعدلة لتكلفة المعيشة) بنسبة 29٪ (15 ألف دولار أمريكي) بين المناطق الأقل تكلفة والأكثر تكلفة، وتُعد المدن التي تنتج أعدادًا أكبر من أعضاء هيئة التدريس الدائمين مقارنة بالطلاب؛ مثل: بوسطن، ونيويورك، وسان فرانسيسكو، من بين أكثر المدن تأثرًا بهذا التفاوت في الأجور، والفجوة في أجور ما بعد الدكتوراه آخذة في الاتساع لتحمل عبئًا ماليًا أكبر على الفئات المحرومة اقتصاديًا والمساهمة في التفاوت في توظيف أعضاء هيئة التدريس بين النساء والأقليات العرقية.

وهدفت دراسة (Hoenink, Jody C., et al,2021) بعنوان: "التغييرات في فروق أسعار في المملكة المتحدة للأطعمة الصحية، والأطعمة الأقل صحية على مدى 10 سنوات: تحليل الزيادات التضخمية في تكلفة المعيشة اعتبارًا من عام 2021" إلى دراسة التغيرات في أسعار المواد الغذائية من عام 2013 إلى عام 2023م حسب المجموعة الغذائية وصحة الغذاء ،وأنشئت مجموعة بيانات تمتد للأعوام 2013–2023م من خلال الجمع بين بيانات الأسعار من مؤشر أسعار المستهلك في المملكة المتحدة للمواد الغذائية والمشروبات مع بيانات المغذيات والأغذية من بنك بيانات المغذيات في المملكة المتحدة، وبيانات المسح الوطني للتغذية والتغذية التابع لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في المملكة المتحدة، وحُسب السعر لكل عنصر غذائي حسب السنة وكذلك قبل وأثناء فترة الضغط التضخمي، وقد أشارت النتائج إلى أن قبل فترة الضغوط التضخمية (من 2013 إلى أواخر 2021)، انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة

3%. وبعد هذه الفترة ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 22%، وكانت الزيادات النسبية هي الأعلى في المنتجات الغذائية 31% والفئة الأقل صحية 26%، في حين شهدت الأطعمة الصحية زيادات نسبية أقل في الأسعار منذ عام 2021م، إلا أنها لا تزال أكثر تكلفة؛ مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الغذائية، وينبغي أن تضمن استجابات السياسات القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتخفيف التفاوت في الأسعار من خلال دعم الأغذية الصحية على سبيل المثال.

- تعليق عام على الدراسات السابقة:

بصفة عامة يمكن القول أن معظم الدراسات السابقة والتي تناولت ظاهرة ارتفاع الأسعار والتضخم أظهرت تداعيات ارتفاع الأسعار على مستوى الدولة وزيادة حدة الاحتجاجات والثورات ضد الحكومات كما جاء في دراسة (رائد نمر أحمد، 2021)، ودراسة (حنان خروب،2013)؛ فارتفاع الأسعار كان له تأثيراً كبيرًاً في زيادة حدة الثورات الاحتجاجية لدى المواطنون ضد الحكومة، كما تناولت دراسة (لطرش ذهبية وآخرون، 2017، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن العمري، 2011) تداعيات ارتفاع الأسعار على المستوى المجتمعي، في حين تناولت دراسة (سمري محمد عايش، 2023، مشبب غرامة حسن الأسمري، 2011، Zapata–Webborn, Ellen, et al,2024) تداعيات ارتفاع الأسعار على المستوى الأسري، أما دراسة (محمد عبد النور، 2022، مشبب غرامة حسن الأسمري، 2011)؛ فقد تناولت آليات وسلوك المستهلكين لمواجهة غلاء المعيشة، بينما تطرقت دراسة (عبد الرحمن شوقي محمد يونس،2022، ولاء إبراهيم عبد الحميد،2020) إلى طرح قضية غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وضرورة دراسة أسباب ارتفاع الأسعار والتضخم، وعدم الاعتماد طويلًا نتائج دراسة أو دراسات بعينها؛ فحن نعيش في عالم سريع التغير،

وهو ما جاء به هدف البحث الراهن من رصد الواقع المعيشي لفئة محدودي الدخل ودراسة التداعيات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء المعيشي على هذه الفئة، حتى يمكن صوغ استراتيجية علمية تمكننا من فهم الواقع المعيشي لمحدودي الدخل، ودراسة مظاهر الغلاء المعيشي وتداعياته على تلك الفئة، ودراسة ومتابعة القرارات والسياسات النقدية والتشريعية لمواجهة الزحف المتصاعد للتضخم، من أجل صياغة سياسات وإجراءات علمية تتيح أكبر الفرص للنجاح في إحراز أهدافها. ويبقى معدل التضخم هو التحدي الرئيس لصانعي السياسة النقدية والمالية على حد سواء لمواجهة ارتفاع الأسعار الذي من جانبه له تداعيات سلبية على المستوى المعيشي والاقتصادي لفئات محدودي الدخل.

سادسًا– التوجه النظري للبحث:

تعد النظرية الاجتماعية حجر الزاوية في البحث العلمي؛ حيث تمد الباحث بفهم متعمق لمشكلة البحث وتحليلها من جوانبها كافة، بما يسهم بتفسير علمي لمشكلة البحث ومتغيراته. ونظرًا لأن مشكلة البحث تستعرض الغلاء المعيشي وتداعياته على إشباع الاحتياجات البيولوجية، والاجتماعية، والثقافية لمحدودي الدخل الذي يعانون من تبعية شديدة لنظام اقتصادي عالمي ساهم بشكل كبير في التضخم وارتفاع أسعار السلع، والمنتجات، والخدمات الضرورية، والتي تؤثر بدورها على إشباع الأفراد لاحيتاجاتهم الضرورية، وقد تودي لإحداث مشكلات قيمية، واقتصادية، واجتماعية، وصحية، وثقافية على المستويين الفردي والمجتمعي؛ فإن أقرب ما يتعرض إليه هذه المشكلة نظريتي الحاجات والتبعية.

1. نظرية الحاجات (Theory of Needs):

تضافرت الاتجاهات المفسرة للحاجات، لما لها من علاقة مباشرة بالكائن الحي، وبما يحمله من جوانب عقلية، ونفسية، ووجدانية بالدرجة الأولى، وكذا ارتباطها بمختلف الجوانب البيئية المادية التنظيمية، وعليه؛ اختلفت التصنيفات كل حسب أهميتها ومكانتها، وكذا مستوى الإشباع. وعليه؛ فسنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لأهم النظريات المصنفة والمفسرة للحاجات. ومن أبرز هذه الاتجاهات: نظرية هرم الحاجات لماسلو: Maslow´s Needs Hierarchy؛ حيث عرف (ماسلو) الحاجات (بأنها نقص مادي أو نفسي لدى الشخص يجعله يشعر بضرورة الاستجابة له)؛ بمعنى آخر نقص مادي أو نفسي يجعل الشخص مضطرًا للاستجابة له، هذه الحاجات قد تولد توتر في سلوكيات الشخص واتجاهاته نحو العمل، وطور (ماسلو) نظرية تعتمد على تعريفه للحاجات، مقترحا أن الإنسان يستثار عن طريق حاجات متعددة، وتظهر هذه الحاجات في تسلسل هرمي، عرف (بهرم ماسلو للحاجات) معتمدًا على فرضية مفادها (أن الحاجات غير المشبعة هي التي تؤثر في السلوك، وأما الحاجات المشبعة؛ فأنها لا تعد دافعًا أو مثيرًا للسلوك)، تتأسس نظرية (ماسلو) على مبدأين؛ هما:

الأول: مبدأ النقص أو القصور (Deficit principle): الحاجات المشبعة لا تستثير السلوك لمدة أطول؛ لأن الناس تميل إلى إشباع الحاجات المحرومة منها.

والثاني: مبدأ التدرج (Progression principle): حدد (ماسلو) خمس حاجات تتدرج على شكل هرم، ويعني التدرج الهرمي؛ هو أن الحاجة في أي مستوى تظهر بعد إشباع الحاجة للمستوى الأدنى منه، حدد (ماسلو) خمسة مستويات للحاجات. (مسلم شبلي، 2016: 147). ووفقًا لهذا الهرم؛ فأن الحاجات الفسيولوجية تقع في قاعدته والحاجة إلى الفهم والمعرفة تقع في قمته، وبالتالي فإن الحاجات الفسيولوجية تشبع مثل: إشباع

حاجات الفهم والمعرفة، وعلى ضوء ما ذكر (ماسلو) فإن هذا الهرم يتدرج من حيث الأولوية، والأهمية، وقوة الإلحاح، وضرورة الإشباع؛ وذلك على النحو التالي:

- الحاجات الفسيولوجية: تعد الحاجات البيولوجية والفسيولوجية القاعدة الأساسية التي بني عليها هيكل النظرية؛ لأنها أول الحاجات المحركة لسلوك الإنسان وأقواها، وهي تشكل دافعًا للفرد حتى وإن كانت الحالات الأخرى غير مشبعة؛ لأنها تتعلق بالحفاظ على بقاء الفرد والحفاظ على النوع. وتتمثل هذه الحاجات بوجوب توفير الماء، والغذاء، والمأوى، والدفء، والراحة، والنوم، وإشباع غريزة الجنس. ويلاحظ أن هذه الحاجات ذات علاقة بتكوين الإنسان البيولوجي؛ أي ذات أعراض جسمية بالدرجة الأولى، وأنها تعمل على حفظ التوازن الجسدي وأجهزته الفاعلة، وإذا حرم الإنسان منها؛ فإن جميع دوافعه ستتجه وتوظف نحو السعي لإشباعها، وتظل الحاجات الأخرى معطلة حتى تُشبع هذه الحاجات، وحالما تشبع بشكل مرض للفرد؛ فإنه يستعيد توازنه ويخبو القلق عنده، وينعدم تأثيرها على السلوك، وعندها ستظهر حاجات ورغبات دافعة أخرى، وإن كانت أقل قوة ودفعا منها. (مهدي السامرائي، 2023: 208). وتبدو أقوى الحاجات؛ لأنها حاجات أساسية ضرورية للحياة، وما لم تشبع هذه الحاجات الأساسية إلى درجة تضمن حياة الجسم والقيام بوظائفه؛ فإن غالبية اهتمامات الإنسان ونشاطاته سوف تتركز حول هذه الدرجة من سلم الحاجات بينما تنال بقية المستويات قليلًا من الدافعية. (ماجد الكيلاني، 1996: 363).
- الحاجة إلى الأمن: تظهر حاجات الأمن بشكل تلقائي حالما تشبع الحاجات الأساسية (البيولوجية) وخاصة لدى الأفراد الراشدين، وتتمثل في توفير البيئة المساندة للأمن المادي والعاطفي، وتفادي الخوف والقلق، وتوفير الحماية من الأذى الجسدي والانفعالي. وتعد الحاجة للأمن الاقتصادي الذي يدفع الفرد إلى الحصول على بيت يأويه وإلى تملك العقارات فيما بعد، أو الادخار أو التأمين على الحياة

من أبرز وجوه هذه الحاجة. (مهدي السامرائي، 2023: 210) كما أن الأمان شعور مرتبط بالبيئة الداخلية للإنسان؛ فعندما يمتلك الإنسان المسكن المناسب، ويعمل في وظيفة ذات دخل معقول، ويدخر جزءًا من المال، ولديه أبناء أو أسرة ترعاه؛ فإنه يشعر بالأمان؛ أي بالطمأنينة، والسكينة، وعدم الخوف. وتوفير برامج الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية في المجتمع بساهم في تحقيق الأمان لدى الناس؛ بل إن دفع التعويضات في مواسم البطالة والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، وإتاحة فرص الاستفادة من الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية .. يساهم في تحقيق الأمان لدى الإنسان.

إن تحقيق الأمن سواء كان داخليًا أو خارجيًا في أي مجتمع سيؤدي بلا شك إلى تحقيق الأمان لدى الإنسان والمجتمع بشكل كبير، ولا شك أن اقتران الإطعام من الجوع ، والأمن من الخوف يوضح بجلاء أن الأمن شيء ضروري ومهم؛ لأنه تلي في الترتيب حاجة أساسية في حياة الإنسان، وهي الحاجة إلى المأكل، كما أن تحقيق الأمن والأمان في أي مجتمع، يساعد على زياد الإنتاج؛ فلا يمكن أن نتوقع من أي إنسان أن ينتج وهو في حالة خوف أو شعور بعدم الطمانينة وعدم الحماية. وبالنسبة للأمن النفسي؛ فهو إحدى الحاجات الإنسانية النفسية اللازمة لتحقيق النمو النفسي والصحة النفسية، ويتشكل الأمن النفسي بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية، وأساليب المعاملة، والمواقف، والإحباطات التي يواجهها الفرد خلال مراحل نموه المختلفة، وبعض متحدي الإعاقة يفقدون الشعور بالأمن النفسي بسبب تكرار الخبرات الصادمة لديهم، والمواقف المحيطة، والحرمان من الرعاية الأسرية والاجتماعية، وأساليب التعامل القائمة على الإهمال والنبذ أو الرفض بسبب الإعاقة.(مدحت أبو النصر، 2005: 107–108).

- الحاجات الاجتماعية: تأتي الحاجات الاجتماعية في المستوى الثالث بعد الحاجات الفسيولوجية، والحاجة للأمن؛ حيث إن الفرد كمخلوق اجتماعي يسعى إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية عن طريق الانتماء إلى الآخرين والسعي لأن يكون مقبولًا من الناس، وحسب نظرية الحاجات تلك؛ فان الحاجات الاجتماعية عندما ينبغي لها أن تشبع؛ فإن الفرد يسعى جاهدًا لإيجاد علاقات اجتماعية ذات معنى مع الآخرين. (عبد العزيز الدخيل، 2013: 177). إن الأفراد جميعًا يشتركون في حاجات أساسية عضوية واجتماعية واحدة، وهم مدفوعون إلى إشباع تلك الحاجات، ولما كنا لا نعيش نساكًا؛ بل أعضاء في مجتمع من الناس؛ لذلك كان لزامًا علينا احترام حقوق الناس وراحتهم حتى نفوز بمحبتهم ورضاهم؛ لأن رضا الناس ومحبتهم من حاجاتنا الاجتماعية المهمة؛ فإن كانت حياة الجسم تتوقف على إشباع حاجاته العضوية؛ فسعادة الإنسان في حياته تتوقف على إشباع حاجاته الاجتماعية. فنحن كأفراد في حاجة لأن يعترف بنا الآخرون، وحبذا لو كان هذا الاعتراف يرضينا وكذلك نحتاج إلى الشعور بالنجاح في كل ما نقوم به من أعمال، كما نحتاج إلى أن نشعر أننا لا نختلف عن معاشرنا، وأننا إلى حد ما متفقون معهم في طرق معيشتهم وتفكيرهم وسلوكهم. (هيلين شاكتر، 2019: 78).
- الحاجة إلى تقدير الذات: تعني الحاجة إلى تقدير الذات بأنها اتجاهات الفرد ومعتقداته التي يحملها عن ذاته، ويمتد هذا المفهوم ليشمل أحكام الفرد نحو مهاراته وقدراته، وتقوم عملية التخطيط الجيد التنمية مفهوم تقدير الذات بدور مهم في التقليل من حدة مشاعر الاغتراب alienation، وعدم الأمان Insecurity، والرفض Rejection، هذا وعندما يشعر الشخص المعاق بالثقة والتشجيع والراحة تظهر عليه علامات تقدير الذات (رفعت بهجات، 2014: 167)؛ فالحاجة إلى تقدير الذات من الحاجات الإنسانية الأساسية للإنسان، وأن هذه الحاجة تدفع المرء إلى

تجنب النبذ، والرفض وعدم القبول من الآخرين، كما تلح عليه ليكسب رضا الآخرين واحترامهم، وقد تكون هذه الحاجة إلى تقدير الذات دافعًا وحافزًا للفرد لكي يتقن في صنعته وعمله ليحظى بهذا التقدير.(علا عبد الباقي، 2014: 136).

- الحاجة إلى تحقيق الذات: يصل الفرد إلى تحقيق الذات بعد أن يشبع حاجاته الدنيا في الترتيب الهرمي؛ فهي تحتل قمة التنظيم الهرمي للحاجات النفسية واعتبرها (ماسلو) قمة ما يصبو إليه الفرد، ثم أضاف بعد ذلك مستوى جديدة يأتي بعد تحقيق الذات وهو تجاوز الذات، وترتبط الحاجة إلى تحقيق الذات بالتحصيل، والإنجاز والتعبير عن الذات والقيام بأفعال مفيدة وذات قيمة للآخرين، وأن تحقيق الإمكانات وترجمتها إلى حقيقة واقعة يتمثل بالقدرة على العطاء والمبادرة والعمل الحر، والحاجة إلى تحقيق الذات تعني فعل الأشياء التي يحبها الفرد وتساعده طبيعته الخاصة الفعلها، وهي تمثل أعلى مستوى من الحاجات ولا يمكن بالطبع لشخص أن يصله إلا بعد أن يكون قد حقق الحاجات التي تتطلبها المستويات الأخرى. (يوسف قطامي وآخرون،2015: 22-24)

وبناء على ما تقدم؛ يمكن القول إن نظرية الحاجات تتلاءم مع طبيعة موضوع البحث؛ فهي أساس لجميع الدوافع البشرية؛ فتحقيق الذات لا يمكن الوصول إليه إذا لم يتم تلبية الحاجات السابقة في سلم الحاجات عند (ماسلو)، وعندما تتم المواءمة بين الحاجات الأساسية وظروف البيئة؛ فإنه ينتج عن هذه الحاجات مجموعة من الأهداف والرغبات التي يتوقعها الفرد من مجتمعه خاصة الفئات محدودة الدخل، كتوفير برامج الضمان الاجتماعي في المجتمع والتي تسهم في تحقيق الأمان لدى الأسر الفقيرة، وذلك انطلاقًا من واجب الدولة لدعم المواطن في ظل التضخم وارتفاع الأسعار من خلال سياسات الرعاية الاجتماعية، وإقرار حزمة من الإجراءات للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، وتخفيف الأعباء المعيشية على المواطن.

2. نظرية التبعية:

إن نظرية التبعية هي إحدى النظريات المعاصرة المهتمة بقضية التنمية بوجه عام سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وتربط التنمية والتخلف بظهور النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر في أوروبا الغربية، وانتشرت مع التوسع التجاري، وتقدم وسائل النقل والمواصلات، والحكم الاستعماري، وهي تتفق مع رأي (ماركس) في أن العمليات التجارية بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث اتسمت بالاستغلال والضغوط السياسية لصالح الرأسمالية الغربية، وأنه تم من خلال التجارة الخارجية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وما بعد ذلك فتح مزيد من الأسواق أمام إنتاج الدول الرأسمالية بوجه عام؛ بل وقد اندلعت الحروب الإمبريالية بهدف إعادة تقسيم السوق العالمية، واستمرار التنمية في الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار التخلف في دول العام الثالث؛ لأن تقدم دول العام الثالث يعني اعتماده على نفسه، وهذا يعني غلق أسواق العام الثالث، أو جزء كبير من هذه الأسواق؛ مما ينعكس سلبيًا على الدول الرأسمالية. ومن هنا؛ فاستمرار التنمية في الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار تخلف دول العام الثالث، ومن هنا أيضًا يؤكد رواد نظرية التبعية على دور الرأسمالية في نهب ثروات العام الثالث وإقامة المنازعات، وإفقار هذه الدول، والوقوف ضد التنمية الحقيقية لهذه الدول حتى لا تعتمد على نفسها، ولا تجد الدول الصناعية سوقًا لمنتجاتها وتتراجع التنمية في الدول الرأسمالية، ومن هنا تغيب العدالة الاجتماعية سواء على مستوى العام بين الدول المتقدمة والفقيرة أو داخل الدولة الواحدة؛ لأنه من مصلحة الدول الرأسمالية أن تغيب العدالة في الدول النامية، وإيجاد رأسمالية محلية تابعة للرأسمالية العالمية، وتستفيد من ذلك؛ لأنه في غياب العدالة الاجتماعية تغيب التنمية ويظل العالم الثالث تابعًا للرأسمالية العالمية.(حاتم عبد المنعم، 2015: 46–47). فالنظام الرأسمالي العالمي إذًا يعمل على فساد المجتمعات النامية وتشويهها من خلال الممارسات الفاسدة التي يفرضها على

تلك المجتمعات، وتأخذ هذه السيطرة العديد من الصور والأساليب؛ منها: أسلوب المساعدات الاقتصادية والمالية وتوظيفها بشكل يخدم المصالح الرأسمالية في المقام الأول، وإحباط أية محاولة لتغيير أي وضع في أي بلد نام، يهدد المصالح الرأسمالية بشكل مباشر. وفي هذه الدول النامية؛ فإن صفوة القوة السياسية الحاكمة في تلك المجتمعات ليسوا إلا مجرد عملاء للسيطرة والهيمنة الأجنبية.(مهدي السامرائي، 2021: 105).

إن أهم مكونات النظام الرأسمالي وبشكل رئيس القطاعات التكنولوجية والمالية؛ هي حصر ملكيتها للدول المتطورة؛ إذ إن هذه المكونات حاسمة في تحديد عمق التطور اللاحق؛ فإن تبعية الدول المتخلفة مثلها مثل هيمنة الدول المتطورة تزداد عمقًا، وبالمعنى نفسه يرى الدكتور (سمير أمين) أن عملية التراكم الرأسمالي قد جرت على النطاق الكوكبي في عالم منقسم إلى كثرة من المجتمعات الوطنية التي اجتمع فيها غط الإنتاج الرأسمالي بمختلف أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي. وفى رأيه إن عملية التراكم لم تفض إلى التماثل في أرجاء الكوكب، ولكن على الأرجح قادت إلى توطين أركان النوعين المتميزين من المجتمعات الوطنية؛ أي المركز والأطراف. (توماس س. باترسون، 2005: 202–215). وكثيرًا ما توصف نظرية التبعية بأنها النظرية الأم التي انبثقت منها نظريتا سوق العمل المزدوج ونظام العالم؛ فكل النظريات الثلاث تقر بكون النظام الرأسمالي العالمي يصب في مصلحة الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة، ونظرية التبعية تحديدًا هي الأولى في موضعة هذه القاعدة في قلب جدليات التنمية الاقتصادية في منتصف القرن الماضي على يد كل من عالم الاقتصاد الألماني "هانز سينقر" والأرجنتيني "راؤول بريبش"؛ حيث نشر كل منهما بحثًا حول آليات التبادل التجاري بين الدول الفقيرة والغنية؛ ليصلا إلى نتيجة مشتركة تشير إلى أن هذا التبادل التجاري قائم على نظام يكرس تبعية الدول الفقيرة للغنية، وأطلق على بحثيهما آنذاك مسمى "فرضية

بيربش– سينقر" حتى اكتملت أبحاثهما وتحولت إلى مسمى نظرية التبعية" (محمد علوان، 2014: 67).

وهناك تيارات متعددة لما يسمى بمدرسة التبعية؛ فهناك من يرى التبعية كنظرية للتخلف، وهناك من يؤكد على محور استراتيجية المركز الرأسمالي، بالإضافة إلى رؤية أتباع النظام العالمي، ثم هناك اتجاه التفاعل البنائي، إذا كان البعض يرى أن الجذور الفكرية والفلسفية هذا الاتجاه ترجع إلى الماركسية؛ إلا أن تحليل أفكار هذه المدرسة تشير إلى أن التبعية تحاول حل أزمة الماركسية ذاتها، أو على أقل تقدير يحاول أنصار هذه المدرسة تخطى التحليل المادي التاريخي؛ نظرًا لإخفاقه في فهم أزمة التخلف في الدول غير الرأسمالية أو في دول العالم الثالث. (احد مجدى حجازى، 1992: 158–164).

ويمكن إيجاز أهم افتراضات نظرية التبعية في النقاط الآتية:

- يؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي. ويقول "فرانك" في ذلك إن التخلف لم يكن حالة متأصلة في اقتصاديات دول العالم الثالث قبل إخضاعها للنفوذ، والسيطرة الأوروبية.
- يؤكد أنصار التبعية على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية؛ فقد شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى.
- يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية والتي تقوم على افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه فى العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.
- يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج، والقوى الداخلية المتحكمة في داخل دول العالم الثالث. إن استراتيجية

المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها فى الحكم على خدمة الاقتصاد الأم (العواصم)، وتصبح هذه الفئات مدعمة للتبعية ومسره للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول، ومسرعة بالاندماج الكامل فى السوق الرأسمالي العالمي. رغم أنه في الثمانينيات وجهت إلى نظريات التبعية انتقادات كثيرة، على رأسها تركيزها الشديد على العوامل الخارجية وتأثير تلك العوامل والعناصر فى عملية التنمية وإظهار ضعف التنمية أو توقفها بسبب تلك العناصر، وإرجاع التخلف إلى تأثير نتائج انتشار التركيبة الرأسمالية الليبرالية. (هاني العبادي، 2018: 107-108).

وتفسر نظرية التبعية الأسباب التاريخية للعلاقات التجارية الخارجية بين الدول الصناعية والدول النامية؛ فتشير إلى أن علاقات الارتباط والتبعية والبنى الاقتصادية غير العادلة هي نتيجة مباشرة للاستعمار بشكل أساسي، والمشكلة في الموضوع أن قطاع التصدير قد ينحصر على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وهذا ما قاد في كثير من الأحيان إلى تكون بنية اقتصادية ثنائية، بمعنى أن هناك إلى جانب القطاع الاقتصادي التقليدي الكبير للتزويد الذاتي بالحاجات، قطاع تصدير صغير وحديث ومتعلق بطلب واحتياجات الدول الصناعية، وفي هذا القطاع بالذات تُستسمر رؤوس الأموال المتوافرة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن قسمًا من الدول النامية لم يكن تحت الاستعمار في أي وقت مضى، كما أن الدول الاستعمارية قد أسهمت بقسط من التطور الاقتصادي في مستعمراتها. (هاني صالح، 2008: 532). ومن هنا؛ تتناول نظرية التبعية وقائع وأحداث جارية ويصعب الحكم عليها مبكرا؛ لأنه بمرور الزمن تتضح الإيجابيات أو السلبيات من خلال مقارنة توقعات النظرية للأحداث، وأن النظرية تميزت برؤية شاملة ومنظار كلي لمشكلة العدالة والفقر سواء من حيث الأسباب أو الآثار، أو سبل الخروج من الأزمة، واستفادت من الأحداث التاريخية في تدعيم كثير من آرائها،

وتأكيد النظرية على مصلحة الدول الرأسمالية في تخلف دول العام الثالث، حقيقة ملموسة تؤكدها الأحداث الجارية بشكل واضح؛ ولذلك تسعى إلى ربط اقتصاديات وسياسات هذه الدول بها، إن تبعية أسواق العام الثالث لمنتجات الدول المتقدمة من خلال خلق طبقة من رجال الأعمال في دول العام الثالث، وربطها بمصالح الدول الرأسمالية حقيقة تلمسها في كثير من دول العالم الثالث.

ونخلص مما سبق إلى أن الاقتصاد العالمي لدول المركز يتحكم بشكل كبير في اقتصاديات الدول النامية؛ ومنها مصر، التي تأثرت بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية العالمية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا واقتصاديات الحرب، سواء بين أوكرانيا وروسيا، أو بين إسرائيل وفلسطين، وهو ما جعل الدول النامية تابعة ورد فعل لتأثيرات اقتصادية خارجية، إضافة إلى تبني بعض الاستراتيجيات، والسياسات الاقتصادية للدول الغربية، والتي تكرس عملية التعبية للدول الأقوى اقتصاديًا، وتهيمن على الأساليب والموارد الاقتصادية كافة في تلك المجتمعات؛ الأمر الذي يساهم في تفشي انتشار معدلات الفقر وتزايد معاناة محدودي الدخل في إشباع متطلباتهم الأساسية. ومن ثم تتضح علاقة العدالة الاجتماعية والفقر؛ لأن تحقيق العدالة يقضي على الفقر، وأن ذلك مرتبط بمصالح القوى العظمى الرأسمالية، خاصة المسيطرة على العام، ولكن تبقى ملاحظة أخرى على نظرية التبعية، وهي أنه برغم نجاحها في تفسير التخلف، وغياب العدالة بسبب القوى العظمى أو الصناعية أو الرأسمالية، وهي كلها عوامل خارجية مهمة بلا شك في تفسير التخلف وغياب العدالة، ولكن تبقى العوامل الداخلية وأهميتها في استكمال الصورة الخارجية، وهي العوامل الخاصة بدول العام الثالث، وهي غياب الإرادة في الاستقلال والتنمية، وما يرتبط بذلك من انتشار الجهل، والعادات والتقاليد المعوقة للتنمية؛ لأن نجاح القوى الخارجية في فرض إرادتها على الدول المتخلفة ما كان لينجح بدون ضعف هذه الدول، وقابليتها للتبعية. (حاتم عبد المنعم، 2015: 53–55).

سابعًا– الإجراءات المنهجية للبحث:

1) منهج البحث المستخدم:

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها، بهدف وصفها وصفًا دقيقًا من جوانبها كافة، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، خاصة فيما يتعلق برصد العوامل التي تسهم في الغلاء المعيشي، ومظاهره، وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية على محدودي الدخل بمجتمع البحث. ولذا اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة؛ لأنهما من أكثر الأساليب المنهجية ملائمة لموضوع البحث الراهن.

وقد اعتمد البحث على أداة الاستبيان في جمع البيانات على عينة عمدية من محدودي الدخل بمركز ومدينة كفر الشيخ، قوامها 500 مفردة (300 مفردة من الريف + 200 مفردة من المدينة)؛ للوقوف على مظاهر الغلاء المعيشي وتداعياته بمجتمع البحث، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجهها فئة محدودي الدخل من جراء غلاء الأسعار والتضخم على تلبية متطلباتهم الضرورية. وقد حرص البحث الراهن على تقسيم تلك الأدوات إلى عدة محاور غطى من خلالها جوانب البحث كافة، وتجيب عن تساؤلاته.

2) حدود البحث:

أ) الحدود الموضوعية: استهدف البحث الراهن الكشف عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الغلاء المعيشي على محدودي الدخل بمركز ومدينة كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ، وقد أُختيرت عينة عمدية من مختلف الشرائح الاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، قوامها500 مفردة من مركز ومدينة كفر الشيخ، ممن يقل دخولهم عن الحد الأدنى للأجور

وهو مبلغ 6000جنيه؛ طبقًا لأخر إجراء اتُّخذ من قبل الدولة المصرية عام 2022م؛ لرفع الحد الأدنى للأجور لمجابهة التضخم وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بشكل عام.

ب) الحدود المكانية: وقع الاختيار على بعض مديريات المجلس المحلي بمركز ومدينة كفر الشيخ لإجراء التطبيق الميداني، وتتمثل في: مديرية التربية والتعليم، ومديرية الشباب والرياضة، ومديرية الصحة، والوحدة المحلية بقرية الحمراوي، وبعض الباعة الجائلين بمدينة كفر الشيخ، وقري الحمراوي وأبو طبل والقرضا بمركز كفر الشيخ.

ج) الحدود الزمنية: طُبق هذا البحث بمختلف مراحله: مرحلة الاطلاع المكتبي، واستغرقت شهرين (من أول يوليو 2023وحتى أخر أغسطس 2023)، ومرحلة الدراسة الميدانية؛ وتحليل البيانات، وتفسير النتائج، واستغرقت ثلاثة أشهر (من أول أكتوبر 2023وحتى أخر ديسمبر 2023)، ومرحلة كتابة التقرير النهائي واستغرقت شهر يناير 2024.

ح) الحدود البشرية (مجتمع البحث وخصائص العينة): يبلغ إجمالي عدد سكان مركز ومدينة كفر الشيخ حوالي 464478 نسمة؛ حيث يبلغ عدد سكان مدينة كفر الشيخ 27025 نسمة مقابل 437453 يقيمون في ريف مركز كفر الشيخ. أما عينة البحث؛ فقد سُحبت عينة عمدية من محدودي الدخل بمدينة ومركز كفر الشيخ قوامها 500 مفردة، من العاملين بمديريات المجلس المحلي للمركز، وبعض الباعة الجائلين به، وبعض من محدودي الدخل في بعض قرى مركز كفر الشيخ، وهي قرى الحمراوي وأبو طبل والقرضا، والذين تقل دخولهم عن 6000 جنيه بمجتمع البحث. وجدول

رقم: (1) يوضح حجم مجتمع البحث وخصائصهم الديمجرافية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو التالي:

جدول رقم: (1)

توزيع مفردات العينة حسب الجنس ومحل الإقامة.

محل الإقامة.	ذكور.		إناث.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الريف.	232	46.4	68	13.6	300	60.0
المدينة.	154	30.8	46	9.2	200	40.0
الإجمالي.	386	%77.2	114	%22.8	500	%100

من الجدول السابق يتضح أن غالبية مفردات العينة من الذين يقيمون في الريف بنسبة 60% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث؛ مما يعكس الخصائص الاقتصادية للمجتمع الريف الذي مازال يعاني من الفقر برغم التغيرات البنائية التي اجتاحته، وقد يرجع ذلك إلى سيادة النشاط الزراعي والذي يعد من أقل المردودات الاقتصادية في المجتمع حتى الآن ، كما تبين أن غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث من الذكور بنسبة 77.2% من إجمالي مفردات العينة؛ مما يوضح دور الرجل في العمل لسد احتياجات أسرته، ولاسيما في المجتمع الريفي الذي مازال متمسكًا بثقافته الريفية؛ حيث بلغت نسبة الذكور به 46.4% مقارنة بنسبة الذكور في المجتمع الحضري 30.8% من إجمالي مفردات العينة؛ حيث يعاني المجتمع الحضري من غلاء المعيشة أكثر من المجتمع الريفي؛ نظرًا لارتفاع تكاليف المعيشة في المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي الذي يتسم بالبساطة وانخفاض تكاليف

المعيشة مقارنة بالمجتمع الحضري، بالرغم من معاناة كلا المجتمعين من تدني مستوى المعيشة.

وفي الجدول رقم:(2) دلت نتائج البحث أن غالبية مفردات عينة البحث من الذين يتراوح أعمارهم ما بين (35 . 45) بنسبة50.6% من إجمالي مفردات عينة البحث بمجتمع البحث، تليها نسبة 22.8% ممن تتراوح أعمارهم ما بين (25 . 35)، ونسبة16.4% ممن تتراوح أعمارهم ما بين (45. 55)، ونسبة7.6% ممن تتراوح أعمارهم55عامًا فأكثر، ونسبة 2.6% ممن تقل أعمارهم عن 25سنة؛ مما يعكس دور الشباب في تلبية متطلبات المعيشة، ويوضح ارتباط محدودية الدخل الشهري بحداثة تكوين الأسرة أو الدخل الشهري للأفراد، وبخاصة في الأعمار التي تتراوح ما بين 25 إلى أقل من 45 عامًا. وهو ما يدعم التوجه النظري للبحث لنظرية الحاجات، وأن فئة الشباب يميلون إلى تحقيق الذات وإشباع متطلباتهم المختلفة بما يتملكونه من مهارات وقدرات علمية وفنية، وبما يحظون به من خصائص بيولوجية ونفسية، والرغبة في تحقيق الذات، وتكوين أسرة تمكنهم من إشباع حاجتهم البيولوجية، والاجتماعية، والنفسية.

جدول رقم: (2)

توزيع مفردات العينة حسب السن.

السن	مفردات العينة من الريف.				مفردات العينة من المدينة.				الإجمالي.	
	ذكور.		إناث.		ذكور.		إناث.			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 25	5	1.0	3	0.6	3	0.6	2	0.4	13	2.6
25 .	42	8.4	11	2.2	38	7.6	23	4.6	114	22.8
35.	126	25.2	31	6.2	86	17.2	10	2.0	253	50.6
45.	37	7.4	16	3.2	21	4.2	8	1.6	82	16.4
55 فأكثر	22	4.4	7	1.4	6	1.2	3	0.6	38	7.6
الإجمالي.	232	46.4	68	13.6	154	30.8	46	9.2	500	%100

3) مصادر جمع البيانات وأدواتها:

اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على نوعين من المصادر هما: المصادر الثانوية، وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تشمل الكتب العلمية والإحصاءات والبيانات الرسمية ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في البحث ولإعطاء معلومات أساسية عن موضوع البحث، كما تم الاستعانة بالشبكة الدولية(الإنترنت)، والمصادر الأولية من خلال اعتماد البحث علي أداة الاستبيان جمع البيانات على عينة من محدودي الدخل الذين تقل دخل الأسرة الشهري عندهم عن 6000جنيه قوامها500 مفردة، وبعد جمع أكثر من 500 استمارة، استُبعد غير الصالح

منها؛ مثل: عدم استكمال البيانات بالاستمارة أو وجود دخل للأسرة أكثر من 6000جنيه، حتى تم الوقوف على حجم هذه العينة (300مفردة من الريف+ 200 مفردة من المدينة)؛ للكشف عن مؤشرات الغلاء المعيشي وتداعياتها على محدودي الدخل، والتعرف على آراء مفردات العينة حول مظاهر الغلاء المعيشي، وانعكاساته السلبية في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تعاملهم معه، ورؤيتهم حول كيفية تصدى الدولة للغلاء المعيشي. وقد تضمنت الأداة مجموعة من المحاور، لتغطي جوانب البحث ومتغيراته كافة، وتجيب عن تساؤلاته. كما تمت المعالجات الإحصائية من خلال الجداول الإحصائية البسيطة والمركبة (المتوسط الحسابي، النسب المئوية).

4) صدق الأداة وثباتها:

تُحقق من الصدق الظاهري لأداتي جمع البيانات عن طريق عرضها علي نخبة متخصصة من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب– جامعة طنطا، وقد عُدلت وصيغت بعض بنود الاستبانة لتصبح أكثر وضوحًا وصدقًا في قياسها لمتغيرات البحث. وللتأكد من ثبات الأدوات اعتمد البحث على معامل "ألفا كرونباخ"، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة (0.91)، وهو مؤشر مرتفع على ثبات أداة جمع البيانات.

ثامنًا– مناقشة النتائج وتفسيرها:

أسفرت نتائج البحث الميداني عن معاناة محدودي الدخل للغلاء المعيشي الذي تجلت مظاهره في ارتفاع الأسعار، خاصة في مستلزمات المأكل، والكساء، والإسكان، وأسعار الوقود، والدروس الخصوصية، وكذلك الارتفاع في تكاليف الرعاية الطبية من أدوية ومستلزمات علاج، إضافة إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمرافق السكنية من مياة، وكهرباء، وصرف، وغاز.. وغيرهم؛ مما ساهم في إحداث العديد من التداعيات الاجتماعية على محدودي الدخل، كانتشار الشجار، والعنف، والتفكك الأسري بين أفراد

الأسر بمجتمع البحث، إضافة إلى لجوء بعض مفردات العينة بمجتمع البحث إلى عمل أبنائهم؛ خاصة الأطفال في بعض الحرف الصناعية أو أعمال الزراعة لمساعدة ذويهم في سد متطلبات المعيشية، وكذلك لجوء البعض منهم إلى سفر الأبناء بالخارج أو سفر عائل الأسرة ، الذي ولد العديد من المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة وظهور ما يسمى بـ "المرأة المعيلة"، كما عكست نتائج البحث إلى لجوء البعض إلى الاستدانة من الغير أو بيع جزء من الممتلكات أو تأجيرها أو إنشاء مشروعات صغيرة، وهو ما ساهم في انتشار الباعة الجائلين، وكذلك الباعة الذين يفترشون بضائعهم على نواصي الطرق، وهو ما أحدث مشكلات عدة، سواء من جانب المجلس المحلي، أو من أصحاب المحلات الذين يفترشون أمامهم بضائعهم، أو من خلال أصحاب السيارات الذين يعانون من إشغال الطرق بشكل يومي متزايد.

كما أوضحت نتائج البحث وجود علاقة قوية بين انتشار الأمراض المزمنة لذوي الدخول المحدودة وبين غلاء المعيشة،؛ حيث عكست نتائج البحث إصابة غالبية مفردات العينة للكثير من الأمراض المزمنة، كالقلب، والسكر ، والضغط، والفشل الكلوي، وأمراض الكبد؛ نتيجة لتدني مستوى المعيشة وعدم تلبية المتطلبات الضرورية، نتيجة غلاء الأسعار لشكل جنوني، وهو ما أدى إلى ظهور وتنامي ظاهرة الوفيات في سن مبكر، نتيجة الأزمات القلبية أو الأمراض الفيروسية أو الفشل الكلوي أو ارتفاع في ضغط الدم، وهو ما يعكس قدرة نظرية الحاجات في تفسير النتائج العامة للبحث؛ فعندما لا يستطيع الفرد الموائمة بين إشباع احتياجاته المختلفة، وظروفه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأوضاع المعيشية للبيئة التي يعيش فيها؛ فقد يصاب بالعديد من المشكلات الصحية، والنفسية، والاجتماعية، وهو ما عكسته نتائج البحث من وجود نسبة 15% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث من المطلقين والمطلقات.

كما توصلت نتائج البحث لأبرز العوامل التي ساهمت في الغلاء المعيشي، وتمثلت في ضعف الرقابة على التجار والبائعين من قبل أجهزة الدولة، وعدم فرض أسعار موحدة وثابتة للمنتجات، خاصة السلع الاستراتيجية ، كالسكر والزيت والأرز، وترك الأمور لجشع واستغلال التجار الذين يحتكرون السلع، ويتحكمون في عملية الأسعار بشكل كبير، إضافة إلى عدم وجود ثقافة الترشيد والاستهلاك، وخاصة لذوي الدخول المرتفعة، وهو ما يؤثر بالسلب على محدودي الدخل، التي تتزايد الأسعار في ظل الطلب المتزايد على المنتجات من جانب أصحاب الدخول المرتفعة؛ لتخزينها أو كثرة الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى ندرة المنتجات، وبالتالي تزايد أسعارها في ظل الطلاب المتزايد عليها. كما عكست نتائج البحث فشل بعض سياسات الدولة في التصدي لغلاء الأسعار والتضخم؛ نتيجة فرض سياسة التعويم والسوق الحر، بدلًا من إيجاد حلول علمية أكثر فعالية للحد من الغلاء المعيشي وتداعياته على محدودي الدخل بمجتمع البحث.

كما عكست نتائج البحث رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول سبل التصدي للغلاء المعيشي ، وتحسين أوضاع محدودي الدخل في ضرورة ترشيد الاستهلاك، وخاصة من ذوي الدخول المرتفعة، وحماية محدودي الدخل من جانب الدولة بتوفير المستلزمات المعيشية من مأكل، ومسكن، وملبس، وتعليم، وصحة، وخدمات ومرافق بأسعار تتناسب وطبيعة أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، عن طريق سن قوانين رادعة لمنع الاحتكار والاستغلال، وكذلك التوسع في إنتاج السلع والمستلزمات المعيشية، سواء سلع غذائية: من خلال تفعيل دور الجمعيات الزراعية، وفرض إنتاج سلع ضرورية على الفلاح لزراعتها ورعاية المتخصصين من المهندسين الزراعية على الإشراف على هذه المزروعات، وأخذ الجمعيات الزراعية للمحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مجزية، مع توفير الأسمدة والمبيدات والاستشارات الفنية. كما كان يحدث بالماضي، مع أهمية

التوسع في إنشاء المصانع الوطنية، وتشجيع رجال الأعمال على إقامة هذه المصانع وتذليل الصعوبات كافة لهم، مع ضمان توفير عمالة ماهرة مدربة من خلال مؤسسات التعليم، التي ينبغي أن يتم تطويرها بمشاركة مؤسسات القطاعين العام والخاص لتوفير فرص عمل للشباب، وفي الوقت ذاته الحد من استيراد المنتجات التي تؤدي إلى غلاء الأسعار والتضخم، وانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي.

كما أبرزت نتائج البحث أنه يجب الموائمة بين احتياجات أعضاء المجتمع وإيجاد وسائل إبداعية تسهم في إشباع هذه المتطلبات من خلال دراسة كل نقاط القوة وإمكانات وموارد المجتمع وتوظيفها التوظيف الأمثل، والبحث بشكل علمي عن النقاط التي تتطلب إجراءات تحسينية وإيجاد أنسب الطرق لحلها ومعالجتها، دون البحث عن حلول جاهزة مستمدة من تجارب دولية لا تراعي الخصوصية المصرية، ولا تتناسب مع ظروفنا وأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتفق مع التوجه النظري للبحث، وخاصة نظريتي التبعية والحاجات؛ مما يعكس قدرة التوجه النظري للبحث وملاءمته في فهم وتفسير الظاهرة موضوع البحث.

وتعكس أهمية استعراض نتائج هذا البحث في إعطاء صورة واضحة عن أبرز مظاهرة الغلاء المعيشي وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية على فئات محدودي الدخل بمجتمع البحث، وربما تساعد متخذو القرار في صياغة سياسات واعية تلم بالجوانب والأمور كافة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة التي تعاني من ضعف الحماية الاجتماعية وتشهد تدني في تلبية متطلباتها المعيشية جراء الغلاء المتزايد للأسعار والتضخم. ولأجل ذلك قام الباحثان بتقسيم هذه النقطة إلى ثلاثة محاور: الأول؛ ويتناول النتائج العامة وأهداف البحث، كما يستعرض المحور الثاني أبرز النتائج العامة، ونتائج الدراسات السابقة، فيما يختص المحور الثالث بعرض الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج.

المحور الأول: النتائج العامة وأهداف البحث وتساؤلاته:

توصلت النتائج العامة إلى تحقيق الهدف الرئيس للبحث الراهن الذي استهدف الكشف عن "العوامل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الغلاء المعيشي، وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية على محدودي الدخل بمجتمع البحث"، والتي تتمثل أهمها فيما يلي: .

1) العوامل الخارجية: وتتصل بالأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، وتداعيات ذلك على مصر:

أ) اقتصاديات الحرب والتأثر بالأزمات السياسات والمناخية العالمية، وهو ما ساهم ارتفاع تكاليف الاستيراد من الخارج، وندرة السلع التي توجه للحرب أو الدول المتداخلة في الحرب، وهو ما ساهم في تفاقم التضخم وارتفاع حجم مديونيات الدولة والاتجاه إلى صندوق النقد الدولي.

ب) اعتماد المجتمع المصري على الاستيراد للكثير من السلع الاستراتيجية المهمة كالقمح والأرز والسكر، وكذلك المواد الخام الرئيسة التي تصنع، كالأدوية، والسلع الاستهلاكية، والغذائية، والأجهزة الكهربائية، وهو ما أدى إلى ضرورة توفير العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد.

ج) التغيرات المناخية للدول التي تعتمد عليها مصر في استيراد منتجاتها والمواد الخام، وهو ما أثر سلبًا على إنتاجيات تلك الدول، وبالتالي غلاء أسعارها.

2) العوامل الداخلية: وتتصل بأوضاع المجتمع المصري الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية:

أ) ضعف الإنتاج السلع والتصنيع الذي يحقق الاكتفاء الذاتي، وعدم توظيف الموارد، والثروات الطبيعية والبشرية والفنية التي حظت بها مصر بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها المهني في الزراعة.. وغيرها.

ب) ضعف الرقابة الحكومية الصارمة على التجار وضبط حركة السوق والأسعار، وهو ما جعل السوق عرضة لاحتكار التجار للسلع وتحكمهم في الأسعار.

ج) انتهاج سياسة التعويم والسوق الحر، وهو ما جعله فرصة سانحة للمحتكرين من التحكم في الأسواق، وخاصة الأسواق السوداء في تجارة العملات الأجنبية وغيرها من المنتجات والسلع.

د) تفاوت مستوى الدخل الشهري لفئات المجتمع، وهو ما أدي إلى هيمنة الفئات البرجوازية أو الرأسمالية أو ذوي الدخل المرتفع على السلع والمنتجات واحتكارهم للسلع الاستراتيجية وتخزينها، لعدم وجود سياسة واضحة تعمل على ثبات الأسعار، وهو ما دفع الكثير منهم إلى تخزين هذه السلع بكميات عائلة ، في ظل تنامي زيادة الأسعار لهذه المنتجات والإقبال عليها من كل فئات المجتمع.

هـ) عدم توظيف دور الجمعيات الزراعية في إلزام الفلاحين بنظام الدورة الزراعية وملائمتها لمتطلبات السوق واحتياجات أعضاء المجتمع، وتوفير الأسمدة والمبيدات والرعاية والاستشارات المهنية والفنية للمنتجات الزراعية، وتوفير الحماية الاجتماعية للفلاح من خلال شراء المنتج بأسعار تحقق له هامش ربح مناسب يحفزه على مزيد من الإنتاج ويدفعه لتصدير كل الفائض للدولة.

و) الثقافة الاستهلاكية؛ خاصة لذوي الدخول المرتفعة التي تنتهج سياسة الادخار السلعي، وقد اتضح ذلك في تحزينهم للسلع الاستراتيجية والأجهزة الكهربائية،

والمنزلية، والذهب، وشراء العملاء الأجنبية، وهو ما ساهم في تفاقم غلاء الأسعار والتضخم .

ز) ضعف اللوائح والقوانين الرادعة التي تحد من الاحتكار للسلع والمنتجات والعملات الأجنبية وغيرها.

كما كشفت النتائج العامة للبحث عن علاقة الوضع الاقتصادي والمكاني للفرد ومستويات معيشته وتأثر محدودي الدخل بالنمط الاستهلاكي السائد في المكان الذي يعيشون فيه؛ حيث تبين أن محدودي الدخل في المدينة هم أكثر معاناة بالغلاء المعيشي من محدودي الدخل في المناطق الريفية، وقد يرجع ذلك لتمسك المجتمع الريفي بثقافته الريفية البسيطة التي تعتمد على التكيف المعيشي حتى في أسوء الظروف، إضافة إلى تمتع الريف بروابط اجتماعية وأسرية تقوم على التضامن ومساعدة المحتاجين أكثر من الأفراد الذين يعيشون في المدينة والتي تربطهم روابط ثانوية غير مباشرة، وتزداد فيها متطلبات المعيشة بشكل أكبر منه في المجتمع الريفي.. كما عكست النتائج العامة للبحث عن وجود بعض التداعيات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية للغلاء المعيشي على محدودي الدخل بمجتمع البحث، وتمثلت أبرزها فيما يلي:

1) *التداعيات الاقتصادية*:

أ) زيادة معدلات الفقر، وضعف المردود الاقتصادي لبرامج الحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل.

ب) اتجاه محدودي الدخل للبيع أو استئجار بعض العقارات أو الأطيان أو الحلي أو الاقتراض والاستدانة من الغير، سواء من الأفراد أو البنوك.

ج) زيادة نسب الفوائد على القروض نتيجة الإقبال عليها والتضخم والتعويم.

د) رفع الحد الأدنى للأجور وازدياد حدة التضخم والديون الخارجية، وزيادة أعباء الدولة اقتصاديًا.

هـ)رفع قيمة الرسوم على الخدمات الحكومية، وأسعار السلع الاستهلاكية خاصة السلع الاستراتيجية.

2) التداعيات الاجتماعية والثقافية:

أ) التفكك الأسري والتي تجلت مظاهره في مفردات العينة بمجتمع البحث من شجار وعنف وطلاق؛ نتيجة عجز غالبيتهم عن تلبية متطلبات المعيشة وإشباع احتياجاتهم الضرورية.

ب) ارتفاع معدلات العنوسة؛ خاصة في الريف؛ نتيجة ارتفاع أسعار الأجهزة الكهربائية المتزايدة، والذهب وباقي مستلزمات الزواج.

ج)انتشار الأمية والتسرب من التعليم والاتجاه إلى الإنجاب؛ خاصة في الريف، وعمل أطفال بعض الأسر لمساهمة في تلبية متطلبات الأسرة، سواء في الأرض الزراعية أو الحرف المختلفة.

د) ضعف قيم الولاء والانتماء للدولة وغياب المسئولية الاجتماعية، وسيادة الفردية والقيم المادية؛ نتيجة ضعف دور الدولة في حماية محدودي الدخل، وتوفير مسكن ملائم أو فرص عمل أو تسهيلات بنكية لعمل مشروعات إنتاجية للخريجين؛ مما ساهم في ضعف المشاركة المجتمعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

3) التداعيات الصحية والبيئية:

أ) انتشار معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة بين فئات محدودي الدخل؛ كالسكر، والضغط، وأمراض القلب، والكلى، وهشاشة العظام.. وغيرها، إضافة إلى انتشار الإصابة بالأمراض النفسية؛ نتيجة عدم تلبية المتطلبات الضرورية وسوء التغذية.

ب) ارتفاع تكاليف العلاج، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات نتيجة ضعف الرعاية الطبية وسبل الحصول عليها.

ج) انتشار التلوث والازدحام خاصة في بعض الأماكن التي تعاني من انتشار الباعة الجائلين والأسواق.

كما عكست النتائج العامة للبحث تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، على النحو التالي:

الهدف الأول: تحديد أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الغلاء المعيشي، ومظاهره في المجتمع المصري بمجتمع البحث.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع البحث؟

دلت نتائج البحث أن أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع البحث وأهدافه؛ تمثلت في الجداول التالية:

جدول رقم: (3)

توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي.	مفردات العينة من الريف.				مفردات العينة من المدينة.				الإجمالي.	
	ذكور.		إناث.		ذكور.		إناث.			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي.	12	2.4	10	2.0	-	-	2	0.4	24	4.8
يقرأ، ويكتب.	41	8.2	8	1.6	3	0.6	2	0.4	54	10.8
إعدادية.	9	1.8	8	1.6	5	1.0	6	1.2	28	5.6
ثانوية/ دبلوم.	106	21.2	31	6.2	88	17.6	23	4.6	248	49.6
مؤهل فوق المتوسط	11	2.2	-	-	7	1.4	1	0.2	19	3.8
مؤهل عالي.	46	9.2	9	1.8	40	8.0	9	1.8	104	20.8
مؤهل فوق جامعي.	7	1.4	2	0.4	11	2.2	3	0.6	23	4.6
الإجمالي.	232	46.4	68	13.6	154	30.8	46	9.2	500	%100

من الجدول السابق يتضح تفاوت نسبي بين مفردات العينة حسب محل الإقامة؛ فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لمفردات العينة؛ حيث عكست نتائج البحث أن نسبة 49.6% من إجمالي مفردات العينة ممن حصلوا على مؤهل متوسط (27.4% من

المقيمين بالريف + 22.2% من المقيمين بالمدينة) ، تليها نسبة 20.8% ممن حصلوا على مؤهل عالي (11% من المقيمين بالريف + 9.8% من المقيمين بالمدينة)، تليها نسبة 10.8% ممن يقرأون ويكتبون (9.8% من المقيمين بالريف + 1% من المقيمين بالمدينة)، في حين مازال المجتمع الريفي يعاني من انتشار الأمية خاصة بين فئات محدودي الدخل؛ حيث أوضحت نتائج البحث عن وجود نسبة 4.4% من إجمالي مفردات العينة من الأميين بالريف بمجتمع البحث؛ مما يدلل على المنطلقات النظرية التي انطلق منها البحث الراهن من حيث أن طبيعة الأوضاع المجتمعية وإشباع الحاجات في ظل هيمنة ذوي الدخل المرتفع على السلع والخدمات دون تلبية الفئات محدودي الدخل لاحتياجاتهم الضرورية، وفرضت عليهم نوع من التبعية والرضوخ للأمر الواقع، حتى مع وجود أعداد ليست بالقليلة ممن حظت بمستويات تعليمية مختلفة؛ إلا أنه في ظل انتشار البطالة والتهميش لهذه الفئة، وهو ما ساهم بشكل كبير في خلق ثقافة تكيفية رافضة للتغيير والتطوير على المستويين الفردي والمجتمعي.

جدول رقم: (4)

توزيع مفردات العينة حسب الحالة الزواجية.

السن.	مفردات العينة من الريف.				مفردات العينة من المدينة.				الإجمالي.	
	ذكور.		إناث.		ذكور.		إناث.			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أعزب.	39	7.8	9	1.8	14	2.8	8	1.6	70	14.0
متزوج.	164	32.8	46	9.2	98	19.6	20	4.0	328	65.6
مطلق.	21	4.2	8	1.6	34	6.8	12	2.4	75	15.0
أرمل.	8	1.6	5	1.0	8	1.6	6	1.2	27	5.4
الإجمالي	232	46.4	68	13.6	154	30.8	46	9.2	500	%100

من الجدول السابق تبين أن إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث من المتزوجين بنسبة 65.6% (42% ممن يقيمون بالريف+ 23.6% ممن يقيمون بالمدينة)؛ مما يعكس حجم المسئولية الملقاة على عاتق مفردات العينة بمجتمع البحث؛ من حيث أهمية إشباع متطلبات ذويهم المعيشية، والتي قد يسبب عدم الوفاء بهذه المتطلبات من انتشار التفكك الأسري كالطلاق والشجار والعنف، أو الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة التي قد تؤدي بحياة الأفراد، وهو ما يفسر وجود نسبة 15% من المطلقين والمطلقات (5.8% ممن يقيمون بالريف+ 9.2% ممن يقيمون بالمدينة)، نسبة 5.4% من الأرامل (2.6% ممن يقيمون بالريف+ 2.8% ممن يقيمون بالمدينة)، إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة لفئات محدودي الدخل مع انتشار معدلات البطالة خاصة لدى الشباب؛ مما قد يؤدي إلى عدم تكوين أسر لهم، وانتشار العنوسة بين الفتيات، وهو ما تعكسه نسبة 14% ممن لم يسبق لهم الزواج (9.6% ممن يقيمون بالريف+ 4.4% ممن يقيمون بالمدينة).

جدول رقم: (5)

توزيع مفردات العينة حسب عدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الأسرة.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
فردين.	44	8.8	79	15.8	123	24.6
ثلاثة أفراد.	67	13.4	83	16.6	150	30.0
أربعة أفراد.	112	22.4	27	5.4	139	27.8
خمسة أفراد.	51	10.2	8	1.6	59	11.8
ستة أفراد فأكثر.	26	5.2	3	0.6	29	5.8
الإجمالي.	300	60.0	200	40.0	500	%100

من الجدول السابق يتضح أن ارتفاع كثافة الأسرة؛ وخاصة الأسرة الريفية التي مازالت تتأصل فيها الموروثات الثقافية من الاتجاه إلى كثرة الإنجاب؛ خاصة الذكور؛ للمساهمة معهم في سد متطلبات المعيشة والعمل بالزراعة، أو كنوع من العزوة والتباهي والتفاخر، وهو عكسته نتائج البحث من وجود فروق بين عدد أفراد الأسرة في كل من الريف والمدينة؛ حيث بلغت نسبة 22.4% من إجمالي مفردات العينة من الذين يقيمون بالريف، ويبلغ عدد أعضاء الأسرة أربعة أفراد يقابلها 5.4% ممن يقيمون بالمدينة، ونسبة 10.2% ممن يقيمون بالريف ويبلغ عدد أعضاء الأسرة خمسة أفراد، مقابل 1.6% فقط ممن يقيمون في المدينة؛ مما يعكس تزايد المتطلبات المعيشية بين سكان الريف عن المدينة، برغم تباين هذه المتطلبات بين سكان الريف والمدينة من حيث الكم والكيف والنوعية .

جدول رقم: (6)

متوسط الدخل الشهري للأسرة لمفردات العينة بمجتمع البحث.

متوسط الدخل الشهري للأسرة.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 2000 جنيه.	92	18.4	30	6.0	122	24.4
2000 .	108	21.6	49	9.8	157	31.4
4000 .	53	10.6	61	12.2	114	22.8
6000 .	29	5.8	47	9.4	76	15.2
8000 فأكثر.	18	3.6	13	2.6	31	6.2
الإجمالي.	300	60.0	200	40.0	500	%100

من الجدول السابق يتضح تفاوت كبير في متوسط الدخل الشهري للأسرة بين مفردات العينة المقيمين بالريف عن المدينة، وقد يرجع ذلك إلى بساطة الحياة الريفية ونوعية النشاط الاقتصادي السائد في كلا المجتمعين، والفوراق الثقافية والمهنية فيما بينهم برغم مشاركتهم ضمن فئة واحدة وهي محدودي الدخل الذين تقل دخل الفرد منهم عن 6000 آلاف جنية، وهو ما أوضحته نتائج البحث؛ حيث بلغت نسبة غالبية مفردات العينة من الذين تقل دخل (الأسرة) الشهري عن 6000 آلاف جنيه نحو 78.6% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث، في حين بلغ متوسط دخل (الأسرة) الشهري عن 6000آلاف جنيه فأكثر نحو 21.4% من إجمالي مفردات العينة، والتي قد ترجع هذه النسبة الأخيرة إلى عمل أكثر من شخص داخل الأسرة، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل

الشهري بهذه الأسر؛ مما يعكس عدم تناسب الدخل الشهري للأسرة مع متطلبات المعيشة للأفراد، وهو ما سيتضح في نتائج الجدول رقم (8).

جدول رقم: (7)

مصادر الدخل الشهري للأسرة لمفردات العينة بمجتمع البحث(*).

مصادر الدخل الشهري للأسرة.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
العمل بالقطاع العام.	88	17.6	80	16.0	168	33.6
العمل بالقطاع الخاص.	116	23.2	34	6.8	150	30.0
العمل بمهنة الزراعة.	221	44.2	4	0.8	225	45.0
العمل بمهنة الصيد.	4	0.8	7	1.4	11	2.2
العمل بمهنة التجارة.	66	13.2	50	10.0	116	23.2
أخرى.	8	1.6	4	0.8	12	2.4

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

من الجدول السابق يتضح وجود تفاوت كبير في مصادر الدخل الشهري للأسرة بالنسبة لمفردات العينة بمجتمع البحث في الريف والحضر؛ حيث عكست نتائج البحث أن أهم مصدر لمفردات العينة الذين يقيمون بالمجتمع الريفي من العمل بالنشاط الزراعي بنسبة 44.2% من إجمالي مفردات العينة، تليها نسبة 23.2% ممن يعتمدون على مصادر الدخل بالعمل في القطاع الخاص، ونسبة 17.6% ممن يعملون بالقطاع العام، ونسبة 13.2% ممن يعملون بالتجارة، في حين أبرزت نتائج البحث عن أن أهم مصدر للدخل لمفردات العينة ممن يقيمون بالمدينة هو العمل بالقطاع العام بنسبة 16% ، تليه نسبة 10% ممن يعملون بالتجارة، 6.8% ممن يعملون بالقطاع الخاص. وقد يرجع ذلك لارتباط مصادر الدخل الشهري بطبيعة وخصائص المجتمعين الريفي والحضري، إضافة الى ارتباط مصادر الدخل بالمستوى التعليمي لمفردات العينة؛ حيث تراوحت نسبة الأميين منهم وصولا للحصول على مؤهلات متوسطة مابين 4.8 . 49.6% من إجمالي مفردات العينة؛ في حين بلغت نسبة من أشاروا إلى مصادر أخرى نحو 2.4% من إجمالي مفردات العينة، وتمثلت أبرزها في: العمل بالخارج، وإعانات وتبرعات من الغير، والمعاش للزوج أو الزوجة، وإيجار عقارات وأراضي زراعية، وعمل جمعيات مع الجيران والزملاء والأقارب، والعمل بالمشاركة مع الغير؛ مما يبرز أهمية التوجه النظري للبحث وقدرته في تفسير الواقع الاجتماعي، من خلال نظرية الحاجات، وضرورة إشباع الحاجات من خلال الاعتماد على مصادر دخل متنوعة تساهم في تلبية متطلبات واحتياجات الأفراد المتعددة.

جدول رقم: (8)

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة لمفردات العينة بمجتمع البحث.

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 2000 جنيه.	64	12.8	17	3.4	81	16.2
2000 .	126	25.2	45	9.0	171	34.2
4000 .	71	14.2	60	12.0	131	26.2
6000 .	24	4.8	52	10.4	76	15.2
8000 فأكثر.	15	3.0	26	5.2	41	8.2
الإجمالي.	300	60.0	200	40.0	500	%100

من الجدول السابق تبين أن هناك تفاوت كبير بين متوسط الإنفاق الشهري لمفردات العينة بمجتمع البحث من القيمين بالريف عن المقيمين بالمدينة؛ حيث أوضحت نسبة 25.2% من إجمالي مفردات العينة من الريف الذين ينفقون 2000ج إلى أقل من 3000جنيه شهريًا، تليها نسبة 14.2% ممن ينفقون 4000جنيه إلى أقل من 6000 جنيه شهريًا، وربما يرجع ذلك إلى تفشي غلاء الأسعار على السلع الاستهلاكية والخدمات التعليمية والطبية، وكذلك ارتباط الإنفاق بعدد أفراد الأسرة التي تكثر في الريف عن المدينة، في حين تفاوت معدل الإنفاق لمفردات العينة التي تقيم بالمدينة؛ نظرًا لتفاوت المهن وتنوع مصادر الدخل لدى البعض منهم، كتأجير محلات، أو العمل بأكثر من نشاط، أو ادخار أموال أو هجرة خارجية.. وغيرها، إضافة إلى غلاء المعيشة في المناطق

الحضرية عن المناطق الريفية، والتي تتمثل في غلاء أسعار السلع، والخدمات، ووسائل الترفية، ونوعية السلع وجودتها؛ كالملابس ونوعية الغذاء؛ مما يعكس العلاقة الطردية بين مستوى الدخل، والمدنية، وعدد أفراد الأسرة، وبين مستوى الإنفاق.

جدول رقم: (9)

توزيع الإنفاق الشهري على متطلبات المعيشة لمفردات العينة بمجتمع البحث.

توزيع الإنفاق الشهري.	مفردات العينة من الريف.					مفردات العينة من المدينة.				
	أقل من1000ج	1000 .2000	2000 .3000	3000. 4000 فأكثر		أقل من1000ج	1000 .2000	2000 .3000	3000. 4000 فأكثر	
المأكل، والمشرب.	2.2	10.6	31.8	13.4	2.0	0.4	10.2	25.8	2.8	0.8
المسكن، وخدماته: (صرف . مياة. كهرباء. غاز. صيانة مرافق)	16.8	29.8	7.4	4.4	1.6	0.2	1.6	22.8	14.2	1.2
التعليم	14.0	16.4	20.8	7.2	1.6	0.6	12.6	21.8	4.4	0.6
الرعاية الصحية.	11.0	29.2	17.0	2.0	0.8	1.8	18.8	17.4	1.2	0.8
الملبس والزينة.	36.0	13.2	7.6	3.2	-	18.2	15.0	5.6	1.2	-
المواصلات.	55.2	4.8	-	-	-	24.8	13.2	2.0	-	-
أخرى* التجهيز للزواج	1.4	5.0	1.6	-	-	1.8	7.6	0.8	0.8	-

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

من الجدول السابق يتضح انعكاس الثقافة السائدة لمفردات العينة بمجتمع البحث، وارتباطها بالمكان، ونوعية ومستوى الإنفاق على السلع والخدمات؛ حيث عكست نتائج البحث أن أكثر مصادر الإنفاق الشهري لمفردات العينة من المقيمين بالريف تتمثل في الإنفاق على التعليم والدروس الخصوصية؛ ولاسيما مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة ووجودهم في مراحل تعليمية مختلفة، تليها الإنفاق على الرعاية الصحية؛ نتيجة الإصابة بالأمراض المزمنة ومن أبرزها الفشل الكلوي وأمراض السكر، والضغط، وأمراض الباطنة والقلب، تليها الإنفاق على خدمات المسكن من مياة، وكهرباء، وغاز، ولاسيما بعد الزيادات الهائلة في أسعار كل منهم ، وكذلك الارتفاع الهائل في أسعار السلع الغذائية، خاصة الزيت والسكر، في حين كانت أقل مصدر إنفاق لمفردات العينة من المقيمين بالريف تتمثل في الملبس، والزينة، والمواصلات، وقد يرجع ذلك تمسك مفردات العينة ببعض الثقافة الريفية كالبساطة في المأكل، والملبس، وأدوات الزينة، إضافة إلى قرب القرى من المركز وتوافر وسائل النقل والمواصلات بأجر زهيد.

وعلى الجانب الآخر؛ عكست مظاهر الثقافة الحضرية تعدد مصادر الإنفاق وغلوها بين مفردات العينة من المقيمين بالمدينة، وتجلى ذلك من خلال نتائج البحث حول مصادر إنفاق مفردات العينة بالمدينة، وكانت أبرزها الإنفاق على الغذاء والمسكن ومرافقه، تليها الإنفاق على التعليم، ثم الرعاية الصحية؛ فالملبس والزينة. كما أوضحت نتائج البحث عن مصادر أخرى لمفردات العينة بمجتمع البحث، وتتمثل أبرزها في التجهيز للزواج، ومساعدة بعض الأقارب، والمشاركة في جمعيات لتجهيز منزل أو سداد قروض أو السفر للخارج.

2)ما أبرز مظاهر الغلاء المعيشي في مجتمع البحث من وجهة نظر مفردات العينة؟

جدول رقم: (10)

رؤية كيفية تلبية مفردات العينة حول مظاهر الغلاء المعيشي لمحدودي الدخل بمجتمع البحث (*).

مظاهر الغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ارتفاع الأسعار في المأكل والمشرب.	292	58.4	200	40.0	492	98.4
التضخم وفقدان قيمة الجنيه	236	47.2	169	33.8	405	81.0
ارتفاع تكاليف المرافق والخدمات.	240	48.0	138	27.6	378	75.6
ارتفاع الإنفاق على التعليم.	203	40.6	194	38.8	397	79.4
ارتفاع أسعار الأجهزة والزواج.	288	57.6	103	20.6	391	78.2
انتشار الأمراض، وارتفاع تكاليف العلاج.	254	50.8	166	33.2	420	84.0
انتشار البطالة، وأزمة الإسكان.	194	38.8	113	22.6	307	61.4
أخرى.	13	2.6	8	1.6	21	4.2

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

أبرزت نتائج البحث عن رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث واتفاق غالبيتهم عن أبرز مظاهر الغلاء المعيشي بمجتمع البحث؛ حيث عبرت نسبة 98.4% عن أن ارتفاع أسعار مستلزمات الغذاء تعد من أبرز هذه المظاهر، تليها نسبة 84% ممن أشاروا إلى انتشار الأمراض وارتفاع تكاليف الزواج، تليها نسبة 81% ممن بينوا فقدان قيمة الجنيه نتيجة التضخم، ونسبة 79.4% ممن أشاروا إلى ارتفاع تكاليف التعليم والدروس الخصوصية، وكذلك 78.2% ممن أشاروا إلى الارتفاع في أسعار الأجهزة وتكاليف الزواج، وبخاصة في المناطق الريفية (57.6% من إجمالي مفردات العينة)، تليها نسبة 75.6% ممن أوضحوا الارتفاع في تكاليف الخدمات والمرافق السكنية من غاز وكهرباء ومياة وصرف وصيانة، تليها نسبة 61.4% ممن أشاروا إلى تفاقم أزمة الإسكان والبطالة وتقلص فرص العمل. في حين عبرت نسبة 4.2% ممن أشاروا إلى مظاهر أخرى، وتجلى ذلك في آراء بعض مفردات العينة، ومنها: "الفلوس معدش لها قيمة، ممكن تصرف 100جنيه في وجبة بسيطة مكونة من فول وطعمية"، "الأمراض زادت والتلوث بقى في كل مكان حتى في النفوس"، "مفيش رعاية طبية في المستشفيات العامة ولا يتوافر بها علاج كافي"، "الغلاء وصل كل شيء وفي أي وقت"، "محدش حاسس بالأمان لأن كل يوم في سعر"، "الطمع والجشع بقى مالي كل مكان، وكل واحد بقى يعمل اللي عاوز يعمله من غير رقيب أو سلطان"؛ مما يعكس الارتفاع الشديد في الأسعار والتضخم في مختلف مناحي الحياة من وجهة نظر مفردات العينة بمجتمع البحث، ولاسيما المستلزمات والحاجات الضرورية البيولوجية التي تحافظ على بقاء الإنسان على قيد الحياة، وهو ما يؤكد التوجه النظري للبحث، خاصة نظرية الحاجات، وهرم (ماسلو) للحاجات حول أهمية وضرورة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، والتي تعد على قمة هرم الحاجات؛ مما يمثل خطورة كبيرة على حياة الأفراد وبخاصة ذوي الدخل المحدود منهم، والذين قد لايستطيعون إشباع هذه الاحتياجات بشكل يحقق لهم الأمن الغذاء المنشود.

3)كيف انعكست الخصائص الاجتماعية والاقتصادية على الغلاء المعيشي لمحدودي الدخل من وجهة نظر مفردات العينة بمجتمع البحث؟

أبرزت نتائج البحث عن وجود علاقة قوية بين طبيعة الأوضاع المعيشية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمهنية، والثقافية لمفردات العينة بمجتمع البحث والغلاء المعيشي الذي يعانون منه؛ نتيجة لتدني أوضاعهم المهنية والتعليمية وتفشي البطالة لغالبية ذويهم؛ مما ينعكس سلبًا على المردود الاقتصادي المتدني، ومن ثم يؤثر بالسلب في الوفاء بالمتطلبات المعيشية الصعبة، في ظل غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة مقارنة بدخولهم، وهو ما ساهم بشكل كبير في إصابة العديد منهم بالأمراض المزمنة؛ كأمراض القلب، والسكر، والضغط، إضافة إلى هشاشة العظام، والأنيميا؛ نتيجة سوء التغذية، إضافة إلى لجوء بعض الأسر بمجتمع البحث إلى مساعدة أبنائهم الأطفال في سد احتياجاتهم؛ مما ساهم في تسرب عدد كبير منهم من المدارس، وانتشار الأمية، وإضافة إلى انتشار ظاهرة العنوسة في كل من المجتمعين الريفي والحضري؛ نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج، ولاسيما في المجتمع الريفي، الذي مازال متأصلًا بالعادات والتقاليد السائدة في الزواج وتكاليفه.

4)كيف يتعامل محدودي الدخل بمجتمع البحث مع الغلاء المعيشي ومظاهره؟

عكست نتائج البحث عن تفاوت كبير في ممارسات مفردات العينة بمجتمع البحث حول التعامل مع الغلاء المعيشي السائد ومظاهره؛ حيث عبرت نسبة عن تكيفهم مع غلاء الأسعار واستسلامهم بالأمر الواقع، وهو ما انعكس عليهم في سلوكياتهم؛ إما بترشيد الاستهلاك، أو بالاتجاه إلى مصادر دخل أخرى تمكنهم من التكيف المعيشي، أو من خلال الاعتماد على مصادر دخل أخرى؛ كتأجير أراضي زراعية أو عقارات سكنية، أو مشروعات إنتاجية صغيرة، في حين أشارت غالبية مفردات العينة، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم: (11)

رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول كفاية الدخل الشهري للأسرة لمتطلبات المعيشة.

كفاية الدخل الشهري للأسرة.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم.	23	4.6	8	1.6	31	6.2
لا.	277	55.4	192	38.4	469	93.8
الإجمالي.	300	60.0	200	40.0	500	%100

عكست نتائج البحث أن غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث أوضحت عدم كفاية الدخل الشهري للأسرة لمتطلبات المعيشة؛ مما يعكس التأثيرات السلبية، والمعاناة الشديدة التي يتعايشها محدودي الدخل بمجتمع البحث في تلبية متطلباتهم المعيشية، وهو ما يدعم التوجه النظري للبحث من حيث هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، الذي يدعم الطبقية وفرض الهيمنة والسيطرة الاقتصادية من جانب فئة تمتلك كل مقومات العيمنة، وفرض الأسعار التي تؤثر بالتبعية على ذوي الدخول المحدودة، وتجبرهم على أن يدوروا في فلك التبعية، وتوسيع الفجوة بين عوامل التقدم والتخلف على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الطبقي داخل المجتمع الواحد؛ ومن ثم فإن الأساليب التي يتعامل معها مفردات العينة بمجتمع البحث في التعامل مع الغلاء المعيشي؛ تعكس الأوضاع الاقتصادية السائدة لدى الفئات المحدودة، وتجبرهم إما على الاستدانة من الغير، أو البحث عن فرص عمل ملائمة بالخارج أو العمل بأكثر من عمل بالداخل، وهو ما قد

يدفع البعض إلى الشعور بالاغتراب داخل المجتمع، أو عدم تلبيته للحد الأدنى من إشباعه للاحتياجات الأساسية، وهذا ما استنتج من الجدول التالي:

جدول رقم: (12)

كيفية تلبية مفردات العينة بمجتمع البحث لمتطلبات المعيشة في حال عدم كفاية الدخل الشهري للأسرة (*).

سبل التغلب على الغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاقتراض من الغير.	68	13.6	9	1.8	77	15.4
الاتجاه لأكثر من عمل.	81	16.2	102	20.4	183	36.6
ريع العقارات.	98	19.6	25	5.0	123	24.6
ريع ودائع بالبنوك.	46	9.2	85	17.0	131	26.2
عمل جمعيات.	120	24.0	39	7.8	159	31.8
عمل الأقارب بالخارج.	132	26.4	44	8.8	172	34.4
أخرى.	9	1.8	10	2.0	19	3.8

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

أظهرت نتائج البحث عدة سبل انتهجتها مفردات العينة بمجتمع البحث، وتفاوتت هذه السبل بتفاوت في مستوى المعيشة، ومحل الإقامة، ومستوى التعليم والثقافة السائدة، وعدد أفراد الأسرة، وطبيعة المهنة، والجنس؛ حيث أشارت غالبية مفردات العينة من الريف إلى اللجوء للهجرة الخارجية؛ ولاسيما في ظل انخفاض قيمة العملة المحلية،

وارتفاع شديد في باقي العملات الخارجية بنسبة 26.4%، تليها نسبة 24% ممن أشاروا إلى عمل جمعيات مع الأقارب أو الزملاء أو الجيران، ونسبة 19.6% للاتجاه إلى استئجار الأراضي الزراعية أو بعض المحلات بالمنزل أو شقق سكنية، ونسبة 16.2% للاتجاه لأكثر من عمل وبخاصة ممن يعملون في وظائف حكومية والعمل بالزراعة أو إنشاء مشروع تجاري "محلات لبيع السلع والمنتجات"، ونسبة 13.6% ممن يلجأون إلى الاقتراض من الغير، سواء من خلال القروض البنك أو من خلال بعض الأقارب أو الأصدقاء أو الزملاء، تليها نسبة 9.1% ممن يلجأون إلى ريع ودائع البنوك. في حين عبرت غالبية مفردات العينة من المقيمين بالمدينة لاتجاههم لعمل آخر بنسبة 20.4%، تليها 17% ممن يعتمدون على ودائع بالبنوك، ونسبة 8.8% ممن يعتمدون على عمل الأبناء بالخارج. كما عبرت نسبة 3.8% من إجمالي مفردات العينة عن سبل أخرى لسد متطلبات المعيشة، كالمشاركة في إنشاء مشروعات صغيرة، أو الاتجاه إلى بيع سلع ومنتجات بمشاركة الزوجة في الشوارع أو أمام المنزل، أو تربية الدواجن، أو تسمين الماشية، أو بيع الألبان ومشتقاته؛ مما يعكس أهمية المكان ونوعيته في المساهمة في سد متطلبات المعيشة.

الهدف الثاني: الكشف عن التداعيات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء المعيشي على محدودي الدخل بمجتمع البحث، وسبل التصدي له.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1) ما أهم النتائج والتداعيات الاجتماعية الناجمة عن الغلاء المعيشي بمجتمع البحث؟

جدول رقم: (13)

النتائج المترتبة على الغلاء المعيشي على مفردات العينة بمجتمع البحث (*).

النتائج المترتبة على الغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستدانة من الغير.	68	13.6	9	1.8	77	15.4
الإصابة بالأمراض.	91	18.2	124	24.8	215	43.0
التفكك الأسري.	83	16.6	167	33.4	250	50.0
العمل في أكثر من مجال.	81	16.2	112	22.4	193	38.6
الاتجاه للسفر بالخارج.	153	30.6	56	11.2	209	41.8
ترشيد الاستهلاك.	64	12.8	127	25.4	191	38.2
أخرى	8	1.6	11	2.2	19	3.8

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

أوضحت نتائج البحث وجود تداعيات ونتائج سلبية عكستها طبيعة الأوضاع المعيشية السائدة بمجتمع البحث؛ حيث أشارت غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث أنهم يعانون من الانهاك الشديد في التفكير لسد احتياجات المعيشة الصعبة، والبحث عن آليات يمكن من خلالها التعامل مع الغلاء المعيشي ، وهو ما دفع البعض منهم إلى القيام بأعمال إضافية أو اللجوء للأبناء أو الزوجة أو بعض الأقارب للمساهمة في سد متطلباتهم المعيشية، أو التصرف في بعض الممتلكات، سواء من خلال البيع أو الإيجار، أو عمل جمعيات مع بعضهم البعض، وهو ما انعكس بالسلب على حالتهم الصحية كإصابة بعضهم بالعديد من الأمراض المزمنة؛ كأمراض القلب، والسكر، والضغط، إضافة إلى هشاشة العظام، والأنيميا؛ نتيجة سوء التغذية، إضافة إلى حدوث عدة صور من المشكلات الاجتماعية، كالشجار أو العنف أو التفكك الأسري، أو لجوء

بعض الأسر بمجتمع البحث إلى مساعدة أبنائهم الأطفال في سد احتياجاتهم؛ مما ساهم في تسرب عدد كبير منهم من المدارس، وانتشار الأمية، وعمالة الأطفال، سواء في الأرض الزراعية أو في الحرف الصناعية المختلفة، إضافة إلى انتشار ظاهرة العنوسة في كل من المجتمعين الريفي والحضري؛ نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج، ولاسيما في المجتمع الريفي، الذي مازال متأصلًا بالعادات والتقاليد السائدة في الزواج. في حين عكست نتائج البحث عن وجود آليات إيجابية انتهجت نسبة 38.2% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث، كترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد من الاستخدام، وإقامة مشروعات إنتاجية صغيرة كتربية الدواجن أو الخياطة بالمنزل أو إقامة محال تجارية، كما عبرت نسبة 41.8% عن رغبتها في السفر للخارج لتحسين دخلها الشهري في ظل التضخم وارتفاع قيمة العملات الخارجية.

2) ما رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول السياسات التي تنتهجها الدولة للتصدي لغلاء المعيشة وحماية الشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل؟

جدول رقم: (14)

معرفة مفردات العينة بمجتمع البحث حول سياسات الدولة لمجابهة الغلاء المعيشي.

المعرفة بسياسات الدولة نحو مواجهة الغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم.	244	48.8	112	22.4	356	71.2
لا.	56	11.2	88	17.6	144	28.8
الإجمالي.	300	60.0	200	40.0	500	%100

عكست نتائج البحث غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث تدرك سياسات الدولة نحو مواجهة غلاء الأسعار؛ مما يعكس أهمية التعليم ووسائل الإعلام في نشر سياسات الدولة نحو مواجهة غلاء الأسعار والتضخم، وارتباط ذلك بالتغير الثقافي والتطور التقني في وسائل المعرفة لدى مفردات العينة بمجتمع البحث، رغم عدم رضاء غالبية مفردات العينة عن هذه السياسات، وهو ما توضحه نتائج الجدول التالي:

جدول رقم: (15)

رضاء مفردات العينة بمجتمع البحث لسياسات الدولة لمجابهة الغلاء المعيشي.

رضاء المبحوثين بسياسات الدولة نحو مواجهة الغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم.	45	12.6	7	2.0	52	14.6
لا.	199	55.9	105	29.5	304	85.4
الإجمالي.	244	68.5	112	31.5	356	%100

عبرت غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث ممن لا يرضون بسياسات الدولة في مجابهة غلاء الأسعار عن وجود عوامل داخلية وخارجية تتصل بعملية غلاء الأسعار وآليات مجابهتها، وقد اتضح ذلك من خلال آرائهم، ومن أبرزها: "البرامج اللي بتوفرها الحكومة للناس غير كافية؛ لأن مردودها قليل جدا في ظل جنون الأسعار في كل شيء"، "اللي الدولة بتعمله وبتساعد بيه محدودي الدخل باليمن بتخده أضعاف مضاعفة بالشمال في صورة خدمات وأسعار"، "الدولة مش بتقف مع المواطن البسيط بدليل أنها لا تراقب الأسعار وسايبة الناس تاكل في بعضها"، "مفيش رقابة على الأسعار"، "الدولة مش شايفة المواطن الغلبان"، " زيادة المرتبات لا تحل مشكلة لأن مش كل الناس شغالة في

الحكومة"، "عمالين يروحوا للاستيراد وسايبين الناس من غير شغل ممكن ينتجوا أحسن من الاستيراد"، "فين عائد المشروعات العملاقة دي على المواطن البسيط"، "سياسات الدولة تصب في اتجاه الناس اللي معاه فلوس وبتستثمرها على حساب المعدمين"، "ايع اللي أخده محدمد الدخل من مشروعات الحكومة"، "القروض الخارجية هي سبب الخراب والدمار في البلد لأنها ضيعت عملتنا ويتزود التضخم وبتغلي الأسعار واللي بيحس بيها وبتأثر محدودي الدخل"، "كل يوم في أسعار مختلفة والتجار بيحتكروا السلع وبيخزنوها علشان بعد ساعة هتغلى"، " مفيش حد حاسس بحد في البلد دي"، "مش راضي بس الحكومة هتعمل ايه لوحدها لازم الناس تساعدها وتقف معاها"، "والله ماحد عارف حاجة كله بيرمي على كله ومحدش بيعمل حاجة""، "احنا بتاخد سياسات من الخارج وبنطبقها بالرغم من إنها متنفعش تطبق علينا"، " مفيش سياسة واضحة في البلد كله ماشي بالبركة". ومن ثم فقد أظهرت النتائج العامة للبحث عن وجود أسباب تتصل بعدم رضاء مفردات العينة عن السياسات التي تنتهجها الدولة للتصدي لغلاء المعيشة، وحماية الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

- لم تحقق هذه السياسات النتائج المرجوة للحماية اللازمة لمحدودي الدخل، وتركت المجال للفساد المالي واحتكار التجار وذوي الدخول المرتفعة للسلع والخدمات؛ مما ساهم في تنامي غلاء الأسعار والضغط على محدودي الدخل.
- لم تحد سياسة التعويم من غلاء الأسعار؛ بل إنها ساهمت في ازدياد حدة التضخم وغلاء الأسعار بشكل متصاعد.
- غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والتجار؛ بل امتدت سياسة التعويم إلى تحديد أسعار السلع والخدمات من جانب التجار بالشكل الذي يحقق لهم أكبر مكاسب ممكنة، وفرض مزيد من الاحتكار على السلع والأسعار من جانب هؤلاء التجار.

- لم تحقق سياسة رفع الحد الأدنى للأجور الثمار المرجوة من مجابهة الغلاء المعيشي ؛ نتيجة اِلتهام زيادة الأسعار كل زيادة للأجور في أقل من أسبوع، إضافة إلى أنه ليس كل أفراد المجتمع يعملون بالقطاعين العام أو الخاص، وإنما قد يكونوا خارج نطاق هذه المنظومة، ويعتمدون على العمل الحر أو المجهود العضلي اليومي أو الموسمي، من خلال العمل بالزراعة أو بالورش أو الحرف المختلفة وأعمال المقاولات .. وغيرها.

وعلى الجانب الآخر؛ فقد عبرت نسبة 14.6% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث عن رضاها في تحقيق هذه السياسات للحد من الغلاء المعيشي، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل. وقد اتضح ذلك من خلال ما يلي:

- قامت الدولة بتوفير المنتجات والسلع الاستهلاكية بأسعار تقل عن الأسعار الموجودة بالمحلات التجارية؛ من خلال إقامة معارض استهلاكية تشرف عليها المحافظة ومجلس المدينة والجيش لمواجهة غلاء الأسعار.
- عدم وجود تعاون ومسئولية اجتماعية من جانب أفراد المجتمع والجهات الحكومية المختلفة للنهوض بالمجتمع من كبوته وأزماته؛ عن طريق ترشيد الاستهلاك ومنع الاحتكار، وسيادة القيم المادية والفردية بين غالبية أفراد المجتمع؛ مما يحجم جهود الدولة وسياساتها في الحد من غلاء الأسعار.

3) ما الإجراءات الواجب على الأفراد وأجهزة الدولة اِتباعها للحد من الغلاء المعيشي، وتداعياته، وحماية الشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل من وجهة نظر مفردات العينة بمجتمع البحث؟

جدول رقم: (16)

رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول سبل التصدي للغلاء المعيشي(*).

سبل التصدي للغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ترشيد الاستهلاك.	88	17.6	92	18.4	180	36.0
الرضا بالمقسوم .	194	38.8	36	7.2	230	46.0
الصبر، وانتظار الفرج.	205	41.0	88	17.6	293	58.6
الاستغناء عن الكماليات.	77	15.4	136	27.2	213	42.6
التواصل مع جهاز حماية المستهلك.	44	8.8	160	32.0	204	40.8
اختيار السلع البديلة الرخيصة.	168	33.6	103	20.6	271	54.2
أخرى.	7	1.4	7	1.4	14	2.8

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

من الجدول السابق يتضح وعي غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث حول أبرز الإجراءات والأساليب الواجب اتباعها من قبل الأفراد المجتمع المصري عامة، ومفردات العينة بمجتمع البحث خاصة للغلاء المعيشي، وارتباط تلك الرؤى بالثقافة السائدة لدى الأفراد، سواء في المجتمع الريفي أو الحضري، وتأثيرها على أفكار مفردات العينة، وهو ما أوضحته رؤية مفردات العينة من المقيمين بالريف بأهمية الرضا بالمقسوم، والصبر، وانتظار الفرج "الخلفية الدينية والقدرية وتغليف الواقع الاقتصادي بالطابع الديني"، وكذلك اختبار السلع البديلة الرخيصة وترشيد الاستهلاك والاستغناء عن الكماليات؛ مما يعبر عن انتهاج ثقافة البساطة والتلقائية التي يستمدها الريفي من موروثاته الثقافية. في حين عبرت غالبية مفردات العينة من المقيمين بالمدينة عن اتجاهاتهم الرسمية للتصدي لغلاء

المعيشة من خلال محاربة المحتكرين والحد من الفساد والاستغلال من خلال التواصل مع الأجهزة الحكومية المختصة؛ كجهاز حماية المستهلك، للإبلاغ عن التجار الذين يتلاعبون بالأسعار أو يحتكرون السلع، فضلًا عن الاستغناء عن الكماليات، وترشيد الاستهلاك من جانب كل قطاعات المجتمع وبخاصة ذوي الدخول المرتفعة، حتى لا يحدث غلاء للأسعار، إضافة لاختيار السلع البديلة الأقل سعرًا، إضافة إلى اتجاه البعض لإقامة مشروعات صغيرة أو العمل في أكثر من نشاط حتى يمكن توفير مستلزمات المعيشة الضرورية، أو الاتجاه للعمل بالخارج لتحسين الدخل وتوفير فرص عمل ملائمة. كما أظهرت النتائج العامة للبحث عدة إجراءات ينبغي على أفراد المجتمع القيام بها، ومن أهمها ما يلي:

- المشاركة المجتمعية لكل أفراد المجتمع، وخاصة ذوي الدخول المرتفعة، من ترشيد الاستهلاك، وتعزيز جانب المسئولية الاجتماعية في نفوسهم من خلال تقديم المساعدات المادية والعينية لذوي الدخول المتدنية والفقراء.
- محاربة الاحتكار والاستغلال والإرشاد عن التجار الذين يحتكرون السلع والخدمات لجهاز حماية المستهلك.
- تعظيم دور المشروعات الصغيرة وانتشارها بين أفراد المجتمع المحلي من خلال إقامة ذوي الدخول المرتفعة لهذه المشروعات بمشاركة ذوي الدخول المحدودة للمساهمة في الاكتفاء الذاتي وتنمية المشروعات الصغيرة لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

كما دلت نتائج البحث في جدول رقم (17) عن أبرز الإجراءات التي يجب على الدولة اتباعها للتصدي لغلاء الأسعار والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل بمجتمع البحث، وتمثلت هذه الإجراءات في: الرقابة الصارمة على الأسعار وتحديدها بشكل ثابت (98.6%)، الاتجاه إلى التصنيع واستغلال وتعمير الصحراء من خلال إنشاء المصانع (93.2%)، والاكتفاء الذاتي وتقليل الاستيراد، وتوفير فرص عمل للشباب (79%)، والتوسع في المنتجات الاستراتيجية كالقمح، والأرز، والبصل، والسكر (75.2%)، ووضع

استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للنهوض بالإنسان وتعظيم الاستفادة من الموارد (49.4%)، وتدوير الاستخدام (25%)؛ مما يعكس أهمية المشاركة المجتمعية: حكومة وشعبًا؛ للمساهمة في الحد من تفشي الغلاء المعيشي والحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع، وخاصة فئة محدودي الدخل.

جدول رقم: (17)

رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول الإجراءات الواجب اِتباعها من الدولة للتصدي للغلاء المعيشي (*).

إجراءات الدولة للتصدي للغلاء المعيشي.	مفردات العينة من الريف.		مفردات العينة من المدينة.		الإجمالي.	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الرقابة الصارمة على الأسعار وتحديدها بشكل ثابت.	293	58.6	200	40.0	493	98.6
توفير فرص عمل للشباب.	211	44.2	184	36.8	395	79.0
تدوير الاستخدام.	40	8.0	85	17.0	125	25.0
إنشاء المصانع.	277	55.4	189	37.8	466	93.2
التوسع في المنتجات الاستراتيجية كالقمح، والأرز، والبصل، والسكر.	283	56.6	93	18.6	376	75.2
الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاستيراد.	204	40.8	191	38.2	395	79.0
وضع استراتيجيات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة المدى؛ للنهوض بالإنسان وتعظيم الاستفادة من الموارد.	83	16.6	164	32.8	247	49.4
سن قوانين رادعة لمحاربة الاحتكار والاستغلال.	219	43.8	188	37.6	407	81.4
أخرى.	13	2.6	8	1.6	21	4.2

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير.

المحور الثاني: النتائج العامة، ونتائج الدراسات السابقة:

أبرزت نتائج البحث بوجه عام عن أن الظروف والعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية التي اجتاحت العالم، وارتبطت بها مصر؛ ساهمت في تدني مستوى الإنتاج وزيادة الاتجاه نحو الاستيراد في ظل تفشي الأزمات العالمية والمحلية، وهو ما ساهم في تزايد أسعار السلع، والمنتجات، والخدمات، والمرافق، ووجود تداعيات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وصحية بمجتمع البحث. وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج؛ أهمها:

1) ساهمت العوامل الخارجية والداخلية في مجتمع البحث بتزايد ارتفاع ، وتزايد معدلات الفقر، وازدياد حدة الاحتياجات الرئيسة من السلع الضرورية لمحدودي الدخل.
2) يعاني غالبية محدودي الدخل من القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمفردات العينة بمجتمع البحث، وهو ما ساهم بشكل كبير في وجود بعض التداعيات الاجتماعية لمحدودي الدخل جراء ارتفاع الغلاء المعيش، ومن أبرزها التفكك الأسري، والشجار، والتعصب، وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد.
3) أن الغلاء المعيشي لمفردات العينة من محدودي الدخل بمجتمع البحث ساهم في وجود عدة تداعيات اقتصادية، تمثل في سيادة القيم المادية، وانتشار معدلات الفقر والعوز لفئات محدودي الدخل، وزيادة الاحتكار للسلع بين التجار وذوي الدخول المرتفعة على حساب فئات محدودة الدخل، إضافة إلى سيادة فرض التبعية والهيمنة والسيطرة من الدول الرأسمالية للدول النامية؛ وهو ما ساهم في تفسيره التوجه النظري للبحث؛ حيث إن إشباع الحاجات وخاصة البيولوجية الضرورية لمحدودي الدخل؛ هو ما يدفعهم إلى مزيد من التبعية لهيمنة واستغلال التجار والمحتكرين للسلع والمواد الاقتصادية المختلفة.

4) أفرز الغلاء المعيشي لمفردات العينة بمجتمع البحث من محدودي الدخل وجود بعض التداعيات الصحية الناجمة عن الغلاء المعيشي؛ مثل: الإصابة بالعديد من الأمراض المزمنة؛ مثل: السكر، والضغط، والقولون، وأمراض القلب، والوباء الكبدي، والفشل الكلوي، وهاشة العظام، والأنيميا.. وغيرهم.

5) من أبرز المقترحات للنهوض بمحدودي الدخل والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم؛ هو سياسة الاكتفاء الذاتي للدولة لتلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع؛ وخاصة ذوي الدخل المنخفض؛ من خلال التوسع في إنشاء المصانع وتوفير فرص عمل تحد من انتشار وتنامي البطالة، وتقليل استيراد السلع والمواد الخام، ورقابة الحكومة على الأسعار ومنع الاحتكار من خلال ضبط الأسواق وثبات الأسعار، وتوفير السلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وإتاحة قروض ميسرة للخريجين لإنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة، والتوسع في زراعة المنتجات الرئيسة؛ كالسكر، والأرز، والقمح، والذرة، وترشيد الاستخدام، وتطوير التعليم بما يتلائم مع احتياجات سوق العمل ومتغيراته، من أجل توفير كفاءات مهنية في مختلف المجالات والتخصصات، تحقق تنمية منشودة ومستدامة تسهم في زيادة الإنتاج، وتحقق الأمن الغذاء لمحدودي الدخل وغيرهم..

وفي هذا السياق سيتناول الباحثان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة، ونتائج البحث الراهن:

أ) أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة، والبحث الحالي:

- عكست نتائج البحث أهمية تلبية الأفراد لمتطلباتهم الضرورية واحتياجاتهم المتعددة من خلال ترشيد الاستهلاك لذوي الدخول المرتفعة، ومنع الاتحكار، والرقابة على الأسعار، والحد من تدعياته بمجتمع البحث، وهو ما اتفقت عليه غالبية الدراسات السابقة في دور أعضاء المجتنع (حكومة وشعبًا) في التصدي لغلاء الأسعار؛

كدراسة سمري محمد عايش، ودراسة محمد عبد النور، ودراسة حنان خروب، ودراسة عبد الرحمن العمري، حول تأثير غلاء الأسعار وظروف المعيشة على الوضع الاقتصادي لمحدودي الدخل، وعدم كفاية دخل الأسرة في تلبية احتياجاتهم الضرورية من غذاء، وتعليم، وصحة، وخدمات، ومرافق.

- أظهرت نتائج البحث وجود عوامل خارجية ساهمت في إحداث الغلاء المعيشي؛ كتفشي فيروس كورونا، وظهور الاضرابات السياسية، والحروب الدولية، وقيمنة الاقتصاد العالمي على اقتصاديات الدول التابعة، وهو ما يتفق مع التوجه النظري للبحث، وخاصة نظرية التبعية؛ حيث تفرض الدول الرأسمالية نظامها الاقتصادي على غالبية الأنظمة الاقتصادية في العالم وخاصة الدول النامية، وهو ما يساهم في التضخم وغلاء الأسعار. وتفشي تداعياته الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على الأسر محدمدة الدخل، وهو ما يتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة؛ كدراسة Stone, Rebecca A., & all ، ودراسة لطرش ذهبية وآخرون، ودراسة مشبب غرامة حسن الأسمري.
- أوضحت النتائج العامة للبحث أبرز سبل التصدي للغلاء المعيشي، وتحسين ظروف محدودي الدخل بمجتمع البحث هو تقليل التضخم، والحد من زيادة الأسعار من خلال الاتجاه للتصنيع، وترشيد الاستهلاك، وزيادة المساحات الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالبنجر، وقصب السكر، والقمح، والذرة، والأرز، والبصل، وضرورة مراقبة الحكومة للأسعار وضبطها وثباتها منعًا للاحتكار، وهو ما اتفقت عليه بعض نتائج الدراسات السابقة؛ كدراسة Minion, Lauren, et al، ودراسة Hoenink, Jody C., et al، ودراسة محمد عبد النور.

2) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

- عكست نتائج البحث وجود عوامل خارجية، وعوامل داخلية ساهمت في التضخم وارتفاع الأسعار، إضافة إلى ارتباط كل ذلك بالخصائص العامة لفئة محدودي الدخل في تفاقم تداعيات الغلاء المعيشي على تدني أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وهو ما ساهم في معاناة فئات محدودي الدخل في القدرة على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المعيشية الضرورية، في حين أبرزت غالبية نتائج الدراسات السابقة عن وجود إما عوامل داخلية فقط أو عوامل خارجية فقط أو عوامل ذاتية تتصل بالسلوك الاستهلاكي للأسر؛ كدراسة محمد عبد النور، ودراسة رائد نمر أحمد، ودراسة عبدالرحمن العمري، وهو ما يعطي أهمية للبحث الراهن في ضرورة البحث في مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بمشكلة البحث، وتفسير كلي شامل لكل جوانب البحث وعوامل إحداث المشكلة وتفسيراتها بشكل شامل.
- أبرزت النتائج العامة للبحث دور هذه الاضطرابات السياسية، واقتصاديات الحرب، والثورات الداخلية في إحداث الغلاء المعيشي. في حين أبرزت بعض نتائج الدراسات السابقة أن الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار قد يكون عاملًا مؤثرًا ودافعًا قويًا لإحداث الاضطرابات السياسية والثورات الداخلية، كما حدث في ثورات الربيع العربي، والتي انطلقت تحت شعار "عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية"؛ كدراسة رائد نمر أحمد، ودراسة حنان خروب، ودراسة عبدالرحمن العمري.
- أظهرت النتائج البحث أهمية التصنيع والتوسع في زراعة السلع الاستراتيجية، والرقابة الصارمة على الأسعار، ومحاربة الدولة للاحتكار والغلاء كأساليب تقع على عاتق الدولة وأجهزتها الحكومية والتشريعية في المقام الأول، في حين أشارت بعض نتائج الدراسات السابقة على أهمية دور الفرد في محاربة غلاء الأسعاء والتضخم والغلاء المعيشي من خلال ترشيد الاستخدام، والتصدي للعادات والتقاليد الخاطئة؛ وخاصة

فيما يتعلق بالثقافة الاستهلاكية والمبالغة في تكاليف الزواج والمعيشة؛ كدراسة مشبب غرامة حسن الأسمري، ودراسة محمد عبد النور.

المحور الثالث: الدلالات العملية، والتطبيقية للنتائج (المقترحات):

اعتمادًا علي نتائج البحث؛ فقد اقترح الباحثان عدد من المقترحات العلمية، يمكن تطبيقها؛ لحل مشكلات ارتفاع الأسعار والتضخم والغلاء المعيشي، ومن أبرز تلك المقترحات:

1)بالنسبة لمجتمع البحث: عكست النتائج العامة للبحث ما يلي:

- ضرورة الوعي بالمشاركة المجتمعية من جانب مفردات العينة بمجتمع البحث من خلال ترشيد الاستهلاك، ومحاربة الاحتكار، واستغلال التجار عن طريق اللجوء إلى إبلاغ جهاز حماية المستهلك.
- توحيد موارد محدودي الدخل فيما بينهم، وضرورة التواصل والتفكير الجمعي في تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال التفكير في إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة ويتوحدون في المساهمة بأفكارهم وجهودهم ومواردهم الاقتصادية في إنشائها وإداراتها بما يحقق لهم هامش ربح يساعدهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- ترسيخ قيم المواطنة، والمسئولية الاجتماعية، وأهمية التعليم في تحسين أوضاع الفرد اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في نفوس الأبناء من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعزز من قيم الانجاز والإبداع، وتنمية روح التعاون والمشاركة المجتمعية.
- تنمية الوعي الفكري والوطني بضرورة المشاركة المجتمعية في تجاوز الأزمات التي يعاني منها المجتمع؛ ومنها الأزمات الاقتصادية.

2)بالنسبة لوزارتي التضامن الاجتماعي والتموين:

- ضرورة زيادة الدعم الاقتصادي والثقافي لمحدودي الدخل من خلال توافر السلع الاستراتيجية الغذائية بأسعار تتلائم مع أوضاع محدودي الدخل اقتصاديًا، واجتماعيًا، وصحيًا.
- تعزيز العمل الأهلي، والتوسع في إنشاء جمعيات تنمية المجتمعات المحلية، وتقديم الخدمات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بما يساهم في رفع الوعي وتعزيز قيم المسئولية الاجتماعية، والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية في تجاوز الأزمات الاقتصادية والتحديات الثقافية.
- سن قوانين صارمة لمحاربة الغلاء والاحتكار، وتحديد أسعار ثابتة تراعي الفوراق الطبقية بين فئات المجتمع.
- المتابعة الدورية للأسعار واحتياجات أفراد المجتمع، والعمل على توفيرها بأسعار تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة من خلال عمل بروتكول شراكة بين مؤسسات القطاع الخاص ووزاتي التموين والتضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع الأهلي ومؤسسات التعليم.

3) بالنسبة لدور الدولة في الحد من التضخم، وغلاء الأسعار، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل: أوضحت نتائج البحث أهمية دور الدولة في الحد من التضخم، وغلاء الأسعار، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية؛ كالأرز، والقمح، والذرة، والبصل، وقصب السكر، والبنجر بما يقلل من حجم الاستيراد، وقلة الاعتماد على الاستيراد وضمان قيمة العملة الداخلية؛ وبالتالي الحد من التضخم وغلاء الأسعار، إضافة إلى الاهتمام بالتوسع في إنشاء المصانع، وتشجيع رجال الأعمال على إقامة المشروعات الصناعية، فضلًا عن استغلال الثروات البشرية وتوظيفها التوظيف الأمثل في مجال سوق العمل، وزيادة المشروعات الإنتاجية والصناعية والصغيرة، وتوفير قروض

متوسطة وطويلة الأجل للخريجين للمساهمة في التنمية الصناعية والبشرية، وكذلك ضرورة الرقابة الصارمة على الأسعار، ومنع الاحتكار من خلال سن قوانين صارمة للمحتكرين.

4) بالنسبة لوسائل الإعلام: ضرورة توعية المواطنين ودورهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال زيادة البرامج التوعوية التي ترصد ظروف وواقع المجتمع، وما يعانيه من تحديات مجتمعية على المستويين الداخلي والخارجي، مع ضرورة تطوير هذه البرامج من خلال مشاركة أطراف المجتمع كافة لعقد برامج نقاشية حوارية؛ بحيث يكون هناك ممثلين عن الحكومة، وممثلين عن الجهات التشريعية، وممثلين عن أفراد المجتمع، ومختصين في مجال علم الاجتماع لمناقشة تلك الأزمات من جوانبها كافة، واستعراض أهم التوصيات التي يمكن تنفيذها على أرض الواقع، والخروج بالمجتمع من أزماته الاقتصادية، والنهوض به بما يتيح خدمة وتلبية متطلبات أفراد؛ وخاصة الفئات التي تقع تحت خط الفقر ومحدودة الدخل.

مراجع البحث

1) إبراهيم، علا عبد الباقي (2014): الصحة النفسية وتنمية الإنسان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
2) أبو النصر، مدحت (2005): الإعاقة النفسية المفهوم والأنواع وبرامج الرعاية سلسة رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
3) أحمد، رائد نمر (2021): دور غلاء المعيشة والفقر في زيادة حدة الثورات الاجتماعية في أقطار الوطن العربي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد77، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
4) الأسمري، مشبب غرامة حسن (2011): دور المستهلك في مواجهة ظاهرة غلاء المعيشة في المجتمع السعودي "دراسة تطبيقية لعينة من أرباب الأسر السعوديين المقيمين بمدينة جدة"، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس– كلية الآداب، القاهرة.
5) البكري، أنس وآخرون (2002): النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2024): النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2022: مصر في أرقام، القاهرة، مارس 2024.
7) الجيار، سوسن (2023): إيجابية وأفكار لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار، العدد180، إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة.
8) الحلاق، سعيد سامي وآخرون (2026): النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، عمان، الأردن.
9) الدخيل، عبد العزيز عبد الله (2023): معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية: إنجليزي – عربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
10) السامرائي، مهدي صالح مهدي (2021): أخلاقيات العمل، دار اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
11) السامرائي، مهدي صالح (2023): المرجع الشامل للنظريات الإدارية والقيادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

12) الشاذلي، عبد الرحمن (2010): ندوة ظاهرة الارتفاع المضطرد في الأسعار في السوق المصري الجمعية المصرية لإدارة المالية، الإدارة المالية المجلد39، العدد3، القاهرة.
13) العبادي، هاني احمد يونس (2018): التحديات الاجتماعية التي تواجه الصناعة والتصنيع في العراق، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14) العمري، عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن (2011): الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لغلاء المعيشة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من المتسوقين ببعض المراكز التجارية بمدينة جدة، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد19، العدد2، الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.
15) الكيلاني، ماجد (1996): أهداف التربية الإسلامية في تربية الفرد وإخراج الأمة وتنمية الأخوة الإنسانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
16) النمر، نادية علي سالم (1995): السياسة الاقتصادية لإسكان محدودي الدخل، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد3، العدد2، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
17) الوزني، خالد وآخرون (2003): مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط ٦ ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
18) بهجات، رفعت (2014): مناهج تربية الطفل بين العوامل الخطرة وآفاق العوامل الوقائية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
19) توماس س. باترسون (2005): التغير والتنمية فى القرن العشرين، ترجمة: عزة الخميسي، المشروع القومي للترجمة، العدد 803، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
20) حجازى، أحمد مجدى (1992): علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجيه، دار الثقافة العربية، القاهرة.
21) خروب، حنان (2013): أثر ارتفاع الأسعار على زيادة حدة الثورات الاحتجاجية من وجهة نظر النقابات والاتحادات العمالية في مدينة قلقيلية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
22) ذهبية، لطرش وآخرون (2017): انعكاسات ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا على الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية لأزمتي الغذاء العالمي 2007 و2011 ، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد24، جامعة فرحات عباس، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، الجزائر.

23) شاكتر، هيلين (2019): الشخصية المتكاملة السلوك – التفاؤل – النجاح – السعادة، تقديم ومراجعة: عادل فتح الله، وكالة الصحافة العربية، الجيزة.
24) شايب، محمد (2014): الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميًا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد21، العدد65، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
25) شبلي، مسلم علاوي (2016): التوجهات والمفاهيم الحديثة في الإدارة، <ktab INC
26) صالح، هاني (2008): الاقتصاد اليوم كيف يعمل، العبيكان، الرياض، السعودية.
27) عايش، سمري محمد (2023): التغير البنائي للأسرة ودوره في رفع سقف احتياجات الأسرة السعودية: دراسة ميدانية على عينة من الأسر السعودية بمنطقة القصيم، مجلة العلوم الأسرية، المجلد2، العدد1، جمعية التنمية الأسرية ببريدة، المملكة العربية السعودية.
28) عبد الحميد، ولاء إبراهيم (2020): اتجاهات المرأة المصرية نحو معالجة البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية لقضية ارتفاع الأسعار، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد6، العدد54، جامعة الأزهر – كلية الإعلام، القاهرة.
29) عبد الرحمن، أحمد عاطف (2017): الدعم والتضخم وزيادة الأسعار، مجلة المال والتجارة، العدد 577، نادي التجارة، القاهرة.
30) عبد اللطيف، حاتم عبد المنعم أحمد (2015): التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
31) عبد النور، محمد (2022): انعكاسات ارتفاع الأسعار على السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري: دراسة استطلاعية لسلوك المستهلك الجزائري في مواجهة الغلاء المعيشي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد8، العدد1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.
32) علوان، محمد حسن (2014):الرّحيل: نظرياته والعوامل المؤثرة فيه، دار الساقي، القاهرة.
33) قطامي، يوسف وآخرون (2025): تحقيق الذات والقيادة المستقبلية بين النظرية والتطبيق، مكتبة ديبونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن.

34) قندور، عبدالكريم أحمد موسى (2015): إعادة هندسة التمويل المصرفي الإسلامي لصالح محدودي الدخل والفقراء، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد32، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

35) مصطفى، حسن صبحي حسن (2010): مدى الاعتماد على التغيرات في أسعار الفائدة كوسيلة للحد من الارتفاع في معدلات التضخم في مصر دراسة تحليلية كمية للفترة 1987/86– 2008/2007م، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد24، العدد2، كلية التجارة، جامعة سوهاج.

36) مهران، زكريا (2027): التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

37) يونس، عبد الرحمن شوقي محمد (2022): العلاقة بين خطاب مقتطفات الفيديو من برامج الرأي المقدمة على يوتيوب وإدراك الشباب الجامعي المصري للواقع الاقتصادي بالتطبيق على أزمة ارتفاع الأسعار، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد1، العدد63، جامعة الأزهر– كلية الإعلام، القاهرة.

(38 Minion, Lauren, & all (2024): "I can feel the money going out of the window": How high energy prices evoke negative emotions in people with previous experience of homelessness." Energy Research & Social Science 108 , 103387.

(39 Stone, Rebecca A., & all (2024): "The impact of the cost of living crisis and food insecurity on food purchasing behaviours and food preparation practices in people living with obesity." Appetite: 107255.

(40 Zapata-Web born, Ellen, & all (2024): "Winter demand falls as fuel bills rise: Understanding the energy impacts of the cost-of-living crisis on British households." Energy and Buildings 305: 113869.

(41 Sainburg, Tim. (2023): "American postdoctoral salaries do not account for growing disparities in cost of living." Research Policy 52.3: 104714.

(42 Hoenink, Jody C., & all (2024): "Changes in UK price disparities between healthy and less healthy foods over 10 years: An updated analysis with insights in the context of inflationary increases in the cost-of-living from 2021." Appetite: 107290.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 104
October 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233